

PROVISIONAL

A/43/PV.14
13 October 1988

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

(الأرجنتين)	السيد كابوتو	: الرئيس
(الدانمرك)	السيد مورتنسن (نائب الرئيس)	: ثم
(الأرجنتين)	السيد كابوتو	: ثم

المناقشة العامة [٩] (تابع)

خطاب سعادة السيد ياسين سعيد نعمان ، رئيس وزراء جمهورية اليمن
الديمقراطية الشعبية

كلمة كل من :

السيد فال (السنغال)

خطاب السيد كندي أ . سيمونديس ، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس

كلمة كل من :

السيد مانغلابوس (الغلبين)

السيد ولاياتي (جمهورية إيران الإسلامية)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

خطاب سعادة السيد ياسين سعيد نعمان ، رئيس وزراء جمهورية اليمن

الديمقراطية الشعبية

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية الآن إلى خطاب

يلقيه رئيس وزراء جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

اصطب السيد ياسين سعيد نعمان ، رئيس وزراء جمهورية اليمن الديمقراطية

الشعبية إلى المنصة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يسرني ايما سرور أن أرحب

برئيس وزراء جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، السيد ياسين سعيد نعمان ، وأن

أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد نعمان (اليمن الديمقراطية) : السيد الرئيس ، إنه لمن دواعي

سروري أن أشارك في هذه الدورة التي تعقد في ظروف دولية متميزة يفلب عليها طابع

تظافر الجهود من أجل السلام والعمل الحثيث والمثابر لمعالجة العديد من القضايا

الإقليمية والدولية وإرساء دعائم التعاون البناء والمثمر بين مختلف بلدان وشعوب

العالم . ومن الطبيعي أن مثل هذه الظروف أصبحت في عداد الممكن نتيجة للمناخ

الدولي الجديد القائم على دعائم الوفاق الذي ترتب على التحسن في العلاقات

السوفياتية الامريكية والنتائج الإيجابية التي خلصت إليها لقاءات القمة ، وآخرها

قمة موسكو ، حيث خلقت أجواء دولية تميزت بالانفراج وفتحت آفاقاً رحبة للسلام العادل

والشامل ، وساعدت على توفير الظروف المناسبة لمعالجة العديد من القضايا الإقليمية

والدولية .

وفي ظل هذه الظروف المتميزة ، يسعدني أن أتوجه إليكم ، سيدي الرئيس ،

بالتهنئة على ما أوليتم من ثقة تستحقونها بانتخابكم رئيساً لهذه الدورة ، واثقين

من انكم تتحلون بالصفات والمقدرة المطلوبة لضمان النجاح في القضايا المطروحة امامنا في هذه الدورة .

وتجدها مناسبة طيبة أن نعبر عن تقديرنا البالغ للسيد فلورين ، نائب وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الذي ادار أعمال الدورة الثانية والاربعين باقتدار وجدارة عكمت أهليته للثقة الكبيرة التي وضعها المجتمع الدولي فيه .

كما لا يفوتني أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار على جهوده المتواصلة التي يبذلها من أجل تمييز دور الأمم المتحدة في معالجة العديد من القضايا الإقليمية والدولية ، بما يعكس إرادة المجتمع الدولي التي تمثلت في تحديد سبل وطرق الحلول العادلة لتلك القضايا . ويسعدنا أن نلمس التقدم الملحوظ الذي تحقق في هذا الاتجاه .

تتزامن مشاركتنا في هذه الدورة مع احتفالات شعبنا اليمني بالذكرى الخامسة والعشرين لثورة الرابع عشر من تشرين الاول/اكتوبر الوطنية التحررية التي قادتها الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني الذي كان واقعا تحت الاحتلال البريطاني لمائة وتسعة وعشرين عاما اتسمت بالتخلف وتكريس تقسيم هذا الجزء من الوطن اليمني إلى أكثر من ثلاث وعشرين سلطنة وإمارة ومشيخة . ناهيك عما يترتب على ذلك من حواجز بين المواطنين ومعوقات للتنمية والتطوير .

ومنذ انتزاع استقلالنا الوطني قبل واحد وعشرين عاما عملنا على تحقيق تنمية متوازنة بين المدينة والريف ، وبناء اقتصاد وطني مستقل غير خاضع للهيمنة الأجنبية يليها حاجات المواطنين المادية والروحية ، بعد أن وحدنا كل هذه الإمارات تحت إدارة حكومة مركزية واحدة .

وبرغم شحة الموارد وتخلف البنى التحتية للاقتصاد الوطني الذي ورثناه والصعوبات الجمة التي واجهناها منذ يوم الاستقلال ، سواء الداخلية أو الخارجية ، استطاعت بلادنا أن تقف على قدميها وتواجه المحن بفضل صلابة وصمود شعبنا الذي آمن بعدالة قضيته الوطنية والاجتماعية بقيادة الحزب الاشتراكي اليمني . وكان نتاج ذلك نجاحنا في تثبيت استقلالنا السياسي وقطع شوط في تحقيق طريق تطورتنا الاقتصادي

والاجتماعي المستقل ، بما يُحْتَن من المستوى المعيشي لشعبنا ويوسع مشاركته في العملية السياسية واسهاماته في بناء مجتمعه الجديد .

وفي الإطار الوطني اليمني عملنا مع اشقائنا في الشطر الشمالي من الوطن بجهد متواصل على خلق الاسس الموضوعية التي ستقوم عليها دولة الوحدة المنشودة لليمن الموحد . وفي هذا الاتجاه احرزنا تقدما ملموسا بعد توقيع اتفاق صنعاء التاريخي في الرابع من ايار/مايو ١٩٨٨ والذي تم بموجبه الاتفاق على الاستثمار المشترك للمنطقة منطقة الاطراف بين الشطرين ، الواقعة بين محافظتي شبوة ومارب ، وكذا الاتفاق على حرية تنقل المواطنين بين شطري الوطن اليمني بالبطاقة الشخصية .

إننا نؤمن بأن اتفاق صنعاء قد فتح آفاقا واسعة لمزيد من الخطوات العملية الملموسة التي من شأنها خلق الاسس الموضوعية لإعادة توحيد الوطن اليمني بالطرق السلمية والديمقراطية .

وعلى مستوى منطقتنا نعمل على تطوير العلاقات الاخوية بين دول المنطقة ، والمبنية على اسي الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وتوسيع مجالات التعاون ، بما يخدم المصالح المشتركة لشعبنا ويعزز من الامن والاستقرار في المنطقة ، ودرء المخاطر التي تواجهها ، حتى تنعم شعوبنا بالرخاء والتقدم .

وفي هذه الاتجاه حققنا تقدما طيبا يخلق افضل الظروف للبناء الاقتصادي الداخلي ويسهم في تعزيز العمل العربي المشترك جنبا إلى جنب مع اشقائنا في بقية الدول العربية ، بما يخدم قضايانا المصيرية وفي مقدمتها استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني ، وبما يمكن من مواجهة المخاطر واحباط المخططات التي تتعرض لها شعوبنا العربية .

وفي إطار سياستنا الخارجية ومبادئها واهدافها ، نواصل تعزيز وتطوير علاقات بلادنا ببقية دول العالم في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما نعمل بجهد متواصل على توسيع نشاط بلادنا في المحافل الدولية . وبصورة خاصة ضمن إطار حركة عدم الانحياز التي تشكل القاسم المشترك لبلادنا مع غالبية دول العالم .

لقد حفل عامنا هذا بالعديد من الاحداث والتطورات الهامة ومنها قرار وقف إطلاق النار بين البلدين الجارين العراق وايران الذي اعربنا عن تأييدنا التام له ، كما اعربنا من قبل عن تأييدنا لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، خاصة وقد شكلت الحرب خطرا محققا ليس على البلدين المتحاربين الجارين فحسب ، بل وعلى عموم منطقتنا . وبسبب استمرارها تصاعدت حدة التوتر وهددت بكوارث كبيرة عرّفت المنطقة لعدم الاستقرار ، والوضع الدولي كله للاضطراب . واليوم فإن الجميع مطالبون بإنجاح المفاوضات بعد ان وضعت الحرب أوزارها ليكون ذلك أساسا متينا لسلام دائم ، ودعوة تتحقق معها مسؤولية دول وشعوب المنطقة وحدها في صيانة أمنها و سلامها . ونأمل أن تؤدي المفاوضات المباشرة بين العراق وإيران إلى اتفاق سلام شامل وعادل ، وانتهاء كافة أسباب النزاع بين البلدين بالحوار السلمي البناء بما يقضي على كافة احتمالات المخاطر التي تتعرض لها منطقتنا ، ويجنب الشعبين الجارين المزيد من الخسائر في الأرواح والممتلكات ، ويفوت الفرصة أمام المخططات المعادية لشعبنا ، التي تستهدف زعزعة أمن واستقرار المنطقة ، ويفسخ المجال لإعادة بناء ما دمرته الحرب .

إننا ، إذ نشيد بأجواء الانفراج الدولي التي خلقت الظروف الملائمة للتوصل إلى اتفاق حول العديد من المشاكل الإقليمية والدولية ، نناشد المجتمع الدولي أن يضع نصب عينيه المخاطر التي تنجم عن تفاقم الوضع في منطقة الشرق الاوسط . فاستمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية يشكل خطرا متواصلا يندرج بالانفجار ويهدد الامن والاستقرار محليا وإقليميا ، خاصة في ظل تعنت اسرائيل ومواصلتها لسياستها العدوانية المتعارضة مع كل الاعراف والقوانين الدولية والمثل الإنسانية ، ورفضها لكافة الجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلام العادل والشامل والدائم الذي يقوم على معالجة جوهر المشكلة ألا وهو إحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الذي يواصل انتفاضته البطولية .

ونحن ، إذ تحيي صمود جماهير الشعب العربي الفلسطيني في وجه أعمال القمع الوحشية التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ، نجدد التزام بلادنا بالوقوف إلى

جانب نضال الشعب الفلسطيني بقيادة مثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية . ونؤكد استمرار دعمنا ومساندتنا للانتفاضة الباسلة ، ونرى أن الحل العادل للقضية الفلسطينية لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال الأسس التي أقرها المجتمع الدولي والتي تقوم على استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة على ترابه الوطني .

وفي هذا الاتجاه ، ومن أجل إيجاد حل عادل وشامل ودائم لقضية الشرق الأوسط ، فإننا نؤكد على ضرورة اتخاذ الخطوات الضرورية والمعالجة لعقد المؤتمر الدولي المعني بالسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الأطراف المعنية كافة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذا الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن .

في إطار الحديث عن الشرق الأوسط ، أجدها مناسبة لتجديد ندائنا ومناشدتنا لاختوتنا في لبنان بالاحتكام إلى العقل والتوصل إلى اتفاق فوري ينهي حالة الفراغ السياسي الذي يمر به لبنان ، ويضمن وحدة لبنان واستقلاله وسيادته ، ويؤمن لشعب لبنان الأمن والاستقرار ، ويكرس كافة الجهود من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان* .

في الأفق تبدو دلائل نجاح الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية لقضية الصحراء الغربية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ، وكذا لقضية قبرص بما يضمن وحدة أراضيها واستقلالها وعدم انحيازها . ومثل هذه الجهود تحظى بتأييدنا وترحيبنا في اليمن الديمقراطية .

كما أننا نرحب مجددا بما تحقق في إطار اتفاق جنيف المتعلق بالتسوية السياسية في أفغانستان والخطوات التنفيذية التي اتخذت ضمن ذلك الإطار ، وتدعو الأطراف المعنية إلى الالتزام التام بذلك الاتفاق وبذل الجهود المضاعفة من أجل تنفيذه وإحياء المحاولات الرامية إلى عرقلته ، والدفع قدما بعملية المصالحة الوطنية في أفغانستان ليتحقق الاستقرار والرخاء لشعبها .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مورتغن (الدانمرك) .

ونرحب أيضا بالجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية عادلة للوضع في كمبوتشيا بما يسهم في إحلال السلم والاستقرار في جنوب شرق آسيا . وبنفس القدر نرحب بباية خطوات جادة تسهم في إعادة توحيد كوريا بالطرق السلمية والديمقراطية . ونؤيد جهود كوريا الديمقراطية في هذا الاتجاه . كما أننا ندعو إلى تظافر الجهود الدولية من أجل دعم خطة السلام في أمريكا الوسطى ، وإزالة كافة المراقيل التي تعترضها ، وإنهاء كافة المخططات والاعمال العدوانية التي تستهدف سيادة نيكاراغوا ونظامها الوطني . وهذا وحده هو الضمان الاكيد لتعزيز فرص السلم والاستقرار في تلك المنطقة .

وفيما يتعلق بالجنوب الافريقي ، فإننا نامل أن يشكل الاتفاق الذي تم التوصل إليه في جنيف خطوة في الاتجاه الصحيح نحو استقلال ناميبيا ، مؤكداً على المسؤولية الملقة على عاتق الأمم المتحدة تجاه ناميبيا وشعبها . وفي هذا الصدد نكرر الدعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يمثل الإطار المتفق عليه دولياً لاستقلال ناميبيا . كما نؤكد على ضرورة مشاركة منظمة سوابو بشكل كامل في كل ما يتعلق بناميبيا .

ومن أجل ضمان التزام النظام المنصري في جنوب افريقيا بإرادة المجتمع الدولي وانصياعه لها تظل العقوبات الإلزامية ملاحاً فعالاً لردع ذلك النظام ، كما ندعو إلى المزيد من الجهود الدولية الرامية إلى اطلاق سراح المناضل الافريقي البارز نيلسون مانديلا .

إذا كنا في معرض الحديث عما تحقق خلال عام ١٩٨٨ من تطورات هامة ، لا بد أن نقف لنشمن عالياً نتائج لقاء قمة موسكو بين قيادة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية الذي أثمر عن تبادل أوراق التصديق على أهم اتفاق ثنائي في مجال نزع السلاح . فلا شك في أن ذلك الاتفاق - بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية التي تمت بين البلدين على مختلف الأصعدة - قد انعكست ايجابياتها على العلاقات الثنائية بين البلدين ، بل وعلى الوضع الدولي بشكل عام وعلى مستوى التعاون الدولي . ونحن على ثقة بأن ما تحقق في قمة موسكو سيشكل بداية لعملية مستمرة تتوخى تغليب روح الحوار

والتعاون في العلاقات الدولية ، وتوسيع ميادين التعاون المتبادل والمصالح المشتركة . وإذ نشيد بالمبادرات الإيجابية التي قدمها الاتحاد السوفياتي في هذا الصدد ، ما زلنا نأمل في أن يسهم ما تحقق في اتخاذ خطوات فعالة ومثمرة لوقف وانتهاء سباق التسلح ، خاصة النووي منه ، وفي مقدمة ذلك التوصل إلى اتفاق مبكر لتخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية للبلدين بنسبة خمسين في المائة ، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، والقضاء على أسلحة التدمير الشامل كافة وانجاز المعاهدة المتعلقة بحظر انتاج واستخدام الأسلحة الكيميائية ، وبصورة خاصة العمل على التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية .

وعلى المستوى الإقليمي نتوقع اتخاذ خطوات محددة لإنهاء المخاطر المترتبة على التسلح النووي الاسرائيلي والقدرة النووية للنظام المنصري في جنوب افريقيا ، ونشدد على أهمية الوقوف بحزم أمام مشكلة رمي النفايات النووية في الدول النامية وما يترتب على ذلك من تبعات خطيرة . كما نأمل أن يساعد التحسن في العلاقات الدولية في الدفع قدما بالجهود الدولية الرامية إلى عقد مؤتمر المحيط الهندي في كولومبو كخطوة ضرورية لتنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم .

وبنفس القدر أيضا نأمل أن يولي الاهتمام اللازم للمشاكل الاقتصادية الدولية وإيجاد الحلول العادلة لها بما يسهم في دعم الجهود التنموية لشعوبنا ويحقق تطلعاتها وأمانها في التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستقل . فبدون تصحيح مسار العلاقات الاقتصادية والمالية والنقدية وازفاء طابع العدالة والمساواة عليها من خلال الاعتراف بالبلدان النامية كشريك فاعل على الساحة الدولية ، يظل تفاقم أزمة النظام الاقتصادي الدولي مسألة طبيعية ، بل وتعمق الفجوة بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية نتيجة للاتجاهات القسرية التي تنتهجها بعض البلدان الصناعية في شتى مجالات التجارة والنقد والتمويل والتنمية ، بالإضافة إلى الشروط المجحفة التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية الأمر الذي يعرض البلدان النامية لحالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ، ناهيك عن الركود أو تناقص معدلات النمو في غالبية البلدان النامية وخاصة الأقل نموا منها التي تعاني من شحة الموارد الطبيعية والمالية .

وليس غريبا أن تفاقم معاناة البلدان النامية وعجزها عن تسديد ديونها الخارجية قد خلق أزمة حقيقية أصبحت تعرف بأزمة الديون الخارجية . وينبغي معالجة هذه الأزمة من خلال الحلول الموضوعية الشاملة التي تأخذ في الاعتبار مصالح كافة الأطراف وبعيدا عن المصالح الانية الضيقة .

وفي اعتقادنا ان هذه الصورة القاتمة للوضع الاقتصادي الدولي تتطلب قبل كل شئ إعادة الحياة بصورة جادة للمفاوضات العالمية من اجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ونرى أن عالمنا الراهن المترابط بالمصالح يجسد حقائق لا بد من التعامل معها والقبول بها ويأتي بالدرجة الاولى الاعتماد المتبادل والمشاركة المبنية على أسس المساواة .

إن المجتمع الدولي الذي يتنفس نسائم الانفراج السياسي الدولي لقادر على أن يعكس نفس المناخ في مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية . والأمر في ذلك لايحتاج إلى تخطيط استراتيجيات ومواثيق جديدة بقدر ما يتطلب الرغبة الصادقة والعزيمة الأكيدة

في تنفيذ الاستراتيجيات والموثيق الاقتصادية المتفق حولها ، بل والاهم من ذلك التعاون المشترك من أجل تحقيق الاهداف التي تصبو إليها شعوبنا . فهل لنا ان نواصل مسيرة التفاؤل السائد ؟ إننا نأمل ذلك ، وإلا سيظل كل ما حققناه غير مكتمل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة أود

ان أشكر رئيس وزراء جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على البيان الهام الذي أدلى بها توا .

اصطحب السيد ياسين سعيد نعمان ، رئيس وزراء جمهورية اليمن الديمقراطية

الشعبية ، من المنمة .

السيد فال (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسر وفد السنغال

ان يقدم للرئيس ، على لساني ، أحر تهانيه ، وأن يتمنى له كل نجاح في المهمة الهامة الموكولة إليه ، وأن يؤكد له ، في هذا الاطار ، تعاونه الكامل وتأييده التام . إن انتخابه لرئاسة الدورة الثالثة والاربعين لجمعيتنا ، يعد تحية بالغة الدلالة يوجهها أعضاء الامم المتحدة إلى بلده العظيم ، وكذلك إليه للصفات الفكرية والاخلاقية التي يتحلى بها . إن احسامه السامي بالمسؤولية ، وإيمانه بالامم المتحدة ، وخبرته العريضة في الشؤون الدولية ، تضمن تكليل أعمال دورتنا الراهنة دون شك بالنجاح .

إن السيد بيتر فلورين ، الذي سبقه في هذا المنصب ، أدار مناقشاتنا بنجاح

طوال فترة عمله المليئة بالاحداث . ونود هنا أن نؤكد مجددا تقديرنا له .

أود أيضا أن أحيي الامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، وهو رجل

شجاعة وايمان راسخ ، ومناضل قوي من أجل السلم والتعاون بين الشعوب ، يستحق تقديرنا وتأييدنا لمواصلة واستكمال المهمة البارزة التي يتفانى كل التفاني من أجلها والتي تدل نتائجها المشجعة بأكثر من طريقة على خلود مبادئ منظمنا السامية النبيلة وأثرها وعلى تفهم ايجابي لدوره في مجال السلم الدولي والامن والتعاون .

في تاريخ الأمم والمؤسسات ، هناك أوقات عصبية يتقرر فيها مستقبل البشرية . وتبدو المرحلة الراهنة بالنسبة لنا إحدى تلك اللحظات الحاسمة التي تناهض ضائرتنا ، وتدعونا إلى التفكير من جديد ، وتشجعنا على مضاعفة ارادتنا السياسية وعزمنا وبصيرتنا وشجاعتنا فيما نسعى إليه .

وبهذه الروح يود وفد بلادي أن يسهم بقدر متواضع في هذا التفكير المشترك الذي يجب أن يكون هدفه الأول ضمان وتعزيز السلم والامن الدوليين ، وكذلك إفساح المجال لتضامن فعال في قريتنا العالمية .

هناك أربعة مواضيع سنشير إليها في مشاركتنا في هذه المناقشة : حقوق الإنسان ، بمناسبة الذكرى الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ؛ السلم في العالم ، فيما يتمثل بالعمل الإيجابي الذي تقوم به الأمم المتحدة لتسوية بعض الصراعات الاقليمية ؛ التنمية بروح من التضامن ، فيما يتمثل بالاستعراض نصف السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، ودعم الأمم المتحدة عن طريق تنفيذ الاصلاحات التي اعتمدت مؤخرا .

إن الاحتفال بالذكرى الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الانسان يتيح لنا بطبيعة الحال الفرصة للابتهاج بالنجاحات الهامة التي حققتها الأمم المتحدة في تعزيز وحماية حقوق الانسان وحرياته ، وبخاصة النظر فيما ينبغي القيام به لتحرير البشرية من جميع أنواع القمع والاضطهاد .

وفيما يتعلق بتقييم هذه الفترة يكفي أن نقول أن الأمم المتحدة ، بإصدارها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في سنة ١٩٤٨ واستمرارها في بذل الجهود اللازمة منذ ذلك الحين لتمويل المبادئ التي وردت في تلك الوثيقة إلى التزامات ملزمة على الصعيد الدولي في إطار صكوك قانونية عالمية ، تكون قد انجزت عملاً رائعاً يحقق الطموحات الأساسية لشعوبنا ويجدر بنا أن نقدر الأهمية التاريخية لهذا الانجاز الضخم .

والسنغال التي جعلت احترام حقوق الإنسان مبدءاً أساسياً في نظامها الدستوري وفي سياستها الخارجية ، وكانت محل إشادة دائمة لتمسكها الحازم بمبادئ وأهداف إعلان ١٩٤٨ ، تنتهز هذه الفرصة لتؤكد من جديد تأييدها الحازم لعمل الأمم المتحدة في مجال حماية حقوق الإنسان .

والسنغال التي أقامت على الصعيد المحلي ديمقراطية متعددة الأحزاب تتميز بالتعبير الجماعي والمتباين الذي يشهد على صحتها وعلى رسوخها العميق في ذهن الأفراد ، والسنغال التي شاركت في تحقيق ذلك في القارة الأفريقية عن طريق القيام بنصيب كبير في وضع الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب والتصديق عليه ، والسنغال التي تحاول أن تفعل نفس الشيء في لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ، حيث أمنت الثقة الجماعية التي وضعها المجتمع الدولي فيها وجوداً مستمراً في هذه اللجنة لعدة عقود ورئاستها النشطة في مناسبة الذكرى الأربعين لإنشائها ، السنغال هذه لن تدخر أي جهد من أجل السعي المستمر على جميع المستويات لتحقيق المزيد من العدالة والانصاف في العلاقات الانسانية .

إن هذا السعي مستمر لأنه يتعلق بجهد لا يمكن أن يتوقف إلا إذا تحقق القضاء الكامل على جميع مخلفات الحكم التعسفي والقوة الظالمة الموجودين في جملة أمور ، في الجنوب الأفريقي وفي فلسطين . إن الحالة في هاتين المنطقتين وفي مناطق أخرى كثيرة تعبر بوضوح عن ضخامة الجهود التي ينبغي لنا أن نضطلع بها حتى يمكن لعالمنا أن يقترب على نحو أفضل من المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تحكم العلاقات فيما بين الدول .

إن النضال من أجل التمتع بحقوق الإنسان على المستوى العالمي مستمر اليوم في ميدان المحافظة على بيئة عالمية سليمة . والسنغال باعتبارها بلدا ساحليا وتعرضت للتصحر ، تتعرض لتهديدات جديدة تغير نوعية الحياة على كوكبنا وتؤثر تأثيرا خطيرا على مصير الاجيال الحاضرة والمقبلة ، ولهذا فإن بلادي ، أسوة ببلدان افريقية أخرى ، تطلب من المجتمع الدولي ان يضع دون ابطاء احكاما تحول دون جعل البلدان النامية مستودعا للنفايات الصناعية للبلدان المتقدمة النمو . وسيكون هذا العمل اسهاما هاما وملموما في حماية حقوق الضعفاء والمحرومين وفي النضال ضد تدهور البيئة ، وفي رأينا أن هذا النضال يجب أن يصبح عالميا .

إن الآمال التي ظهرت نتيجة لتحسن العلاقات بين الدولتين العظميين ، ونحن نرحب بهذا التحسن لأنه يسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين ، لم تترجم بعد إلى نظام جديد يتفق مع توقعاتنا . وبعبارة أخرى ينبغي اضعاف طابع ديمقراطي حقيقي على العلاقات الدولية حتى تقوم على أساس العدالة والمساواة في الحقوق ، وحماية مصالح جميع شعوب العالم . من المؤكد أن الوعد ببداية علاقات دولية صحية ، قائم ، بل وظهرت معه رغبة جري التعبير عنها في مناطق مختلفة ، في البحث عن حلول للتوترات المختلفة التي تعتبر مصدرا للاحتكاكات والازمات .

وهكذا فإن ابواب السلم بدأت تنفتح في افغانستان وفي منطقة الخليج وفي كمبوتشيا وفي الصحراء الغربية وفي افريقيا الجنوبية الغربية . وهذه عملية يجب أن نشجعها ونؤيدها . ولكن يجب علينا أيضا أن نعمل على تهيئة ظروف يمكن أن تؤدي إلى مد نطاق هذه العملية إلى مناطق أخرى للصراعات ، وفي مقدمتها الشرق الاوسط .

وهذا في رأينا المتواضع هو جوهر الرسالة التي وجهها البرلمان النرويجي إلى الجمعية العامة بمنح جائزة نوبل للسلم لقوات الامم المتحدة لصيانة السلم . وباسم الرئيس عبده ضيوف ، وحكومة السنغال وشعبها ، أحيي هذه الاشادة المستحقة الموجهة إلى الجهود الدؤوبة التي تبذلها منظماتنا للقضاء على بؤر التوتر وتشجيع حل الصراعات بالطرق السلمية وتعزيز السلم والأمن الدوليين . وهذه الجائزة بالنسبة

للسنغال لها مغزى خاص . فقد أيدت بلادي دائما عمليات صيانة السلم التي قررتها المنظمة وسعت إلى المشاركة في إنجاح هذه العمليات عن طريق ارسال وحدات في العديد من المناسبات ، ونأمل باخلاص أن يشجع هذا التشريف جميع أعضاء المجتمع الدولي على أن يقدموا الدعم الفعال لقوات الامم المتحدة لصيانة السلم التي تنتظرها مهام أخرى جديدة عاجلة وهامة .

إن حركة عدم الانحياز التي تهتم اهتماما عميقا بقضية صيانة السلم والامن الحيوية في العالم ، أجرت منذ بضعة أيام ، في نيقوسيا ، تقييما لها تم تحقيقه ولما ينبغي أن يتحقق واتخذت قرارا بكيفية تقييم وتناول المشكلات الكبرى في عصرنا . إن البلدان غير المنحازة بتكرار التزامها بإنشاء نظام للامن الجماعي الحقيقي ، ومطالبتها بحكم القانون والعدالة ووقف سياسات القمع والسيطرة ، وإعلانها عن تصميمها على ألا تكون حلبة لاية مواجهة دولية أو ضحية لها ، تثبت انها طرف حاسم في العلاقات الدولية الجديدة المتغيرة .

وكان من المتعين لحركة عدم الانحياز التي تضم بين صفوفها شعوبا لا تزال تخضع للسيطرة والقمع ومناطق تسودها بؤر التوتر والصراعات ، أن تطالب باحترام متزايد لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ومقاصده . ففي الجنوب الافريقي لا تزال مسألة الفصل العنصري قائمة بنفس الاسلوب بعد أربعة عقود ، ولا تزال التطلعات المشروعة للشعب تُخنق ولا يزال حق الشعوب في الحرية والكرامة ينتهك . ويقوم في هذه المنطقة نظام يبرز الشعب يوميا تحت نير قمعه الوحشي ، نظام يتعرض فيه الشعب لتحكم القمع العنصري الذي لا يلقى عقابا ، نظام جعل شعوب الجنوب الافريقي ضحية للروح الخصامية الميالة إلى العنف لنظام عنصري استبدادي .

وفي الجنوب الافريقي نشهد بقاء نظام استهجنه المجتمع الدولي باعتباره جريمة في حق الإنسانية مما يلقي على عاتق هذا المجتمع المسؤولية التاريخية عن التعجيل بنهاية ذلك النظام .

والواقع أنه لا سبيل إلى التصدي لتلك الجريمة سوى الجزاءات الإلزامية الشاملة التي لا تعني المماثلة في تنفيذها إلا التضحية بملايين أخرى من الأرواح كان يمكن إنقاذها . ذلك أن نتيجة الكفاح الذي يخوضه المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الحدوديين الافريقيين والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وبلدان خط المواجهة منقوشة على نسيج تاريخ السنوات الثلاثين الماضية التي أكسبت عددا من الشعوب ، كانت مقهورة بالأمس ، ما تنعم به اليوم من حرية واستقلال .

وما زالت شرعة القهر والعدوان والاحتلال والنهب سارية في فلسطين والشرق الأوسط حيث لا بد من تصحيح الظلم وإقرار الحقوق الوطنية . والدروس الواجب استخلاصها من المقاومة البطولية التي يخوضها الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال والقمع واضحة لا لبس فيها ، فلن يتسنى إحلال أي سلام دائم في الشرق الأوسط بدون الشعب الفلسطيني ومنظّمته الطليعية ، منظمة التحرير الفلسطينية ؛ أي لا سلام بدونها أو بالأحرى على حسابها .

إن النهوض بالسلام في الشرق الأوسط يتطلب في المقام الأول العمل على عقد المؤتمر الدولي تحت إشراف الأمم المتحدة على أن يشارك فيه إلى جانب أطراف النزاع الأخرى الممثلون الذين اختارهم الشعب الفلسطيني لإسماع صوته والتعبير عن تطلعاته ؛ وأنا أقصد بالطبع منظمة التحرير الفلسطينية .

ولما كان المجتمع الدولي الضامن لحق الشعوب في تقرير مصيرها وهو حق جعله مبدأ عالميا فينبغي له أن ينهض بمسؤولياته في الجنوب الافريقي وفلسطين على حد سواء إذ أن استجابة المجتمع الدولي الواضحة للالتزامات الواقعة على عاتقه واتخاذ القرارات التي تتطلبها الحالة أمران من شأنهما أن يحققا الاستجابة لما تنتظره شعوب هاتين المنطقتين من هذا التضامن الدولي الذي يبلغ مداه عند إدانة

القهر واستنكار الاحتلال ولكن انتظامه يتشاكل أحيانا عندما يتطلب الأمر ردا جماعيا تقتضيه تلك التحديات .

وقد قلت إن أبواب السلم بدأت تنفجر أمام بعض الصراعات حيث الأمل في حل عاجل يلوح في الأفق ويقوى . ففي معظم الحالات تم تحديد إطار التسوية والمبادئ القابلة للتطبيق تحديدا واضحا لا لبس فيه . ومن ثم ينبغي لنا أن ندعم تلك العمليات على أن نتجنب رؤية هذه المشاكل من منظور الايديولوجيات والسياسات المتحيزة الذي يشوه الواقع ، وعلى ألا ينحصر علاج المشاكل ذاتها في دائرة العلاقات بين الشرق والغرب لأنها دائرة محدودة .

بيد أن هناك بؤر توتر تحبط عندها منذ سنوات طوال جهود منظمنا في سبيل السلم . وهو ما ينصرف على قبرص حيث لا تزال الحالة المفروضة كأمر واقع تهدد وحدة ذلك البلد وسلامته الإقليمية . وفي هذا الصدد ، يحدو السنغال وطيد الأمل في سرعة نجاح ما يبذله الأمين العام للأمم المتحدة من جهود كي تعود إلى ذلك البلد الصديق سيادته .

ومن الأمثلة على ذلك أيضا ، بلد صديق آخر هو لبنان الذي تمزقه الحرب الأهلية واحتلال جزء من أراضيه وتدخلات عديدة تهدد وجوده ذاته . وتدعو السنغال إلى الشروع على وجه الاستعجال في إجراء حوار من أجل الحفاظ على هوية هذا البلد ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية .

وهناك ، كذلك ، شبه الجزيرة الكورية التي نتمنى أن يعاد توحيدها بالسبل السلمية وفي إطار من التشاور الصادق والأخوي تراعى فيه الإرادة الحرة للشعب الكوري بأسره .

وعلى الرغم مما يراودنا من آمال في السلم ، لا يفوتني أن أشير ، هذه السنة أيضا ، إلى حالة الاحتلال والعدوان والقهر السائدة في كمبوتشيا . ولا يسعني إلا أن أكرر ، مرة أخرى ، نداء السنغال الداعي إلى انسحاب القوات الأجنبية من ذلك البلد وأن تتسلم السلطة حكومة كمبوتشية أصيلة بقيادة الأمير نوردوم سيهانوك .

انتقل أخيرا إلى حالة أمريكا الوسطى ، لاؤكد أن بلدي سيواصل دعم جهود السلم التي بدأتها مجموعة كونتادورا بهدف التوصل إلى تسوية سياسية في ظل الاحترام التام لسيادة دول المنطقة قاطبة .

وفضلا عما أشرت إليه لتوي من تحديات سياسية تتمثل في صون حقوق الإنسان والكفاح في سبيل السلم ، وهي تحديات تجابه معظم البلدان ، تطالعنا أيضا الاثار الضارة المترتبة على الازمة الاقتصادية المستمرة وبخاصة في البلدان النامية ، والتي لا أرى ضرورة لذكرها الآن .

ومن بين المشاكل الرئيسية التي ما زال بلدي يواجهها عبء الدين الخارجي الثقيل وما ينجم عنه من شتى أنواع الضغوط التي لا تطاق .

والواقع أن الديون تشكل عقبة كبرى تعوق النمو والتنمية في بلدنا عن الاستمرار بسبب ما لها من تأثير سلبي في قدرتنا على الاستيراد والاستثمار وبلوغ أهدافنا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وحتى يومنا هذا ، لم تتخذ حيسال تلك الديون سوى تدابير جزئية ، قصيرة ومتوسطة الاجل ، وذلك في مناخ يتسم بنسدرة تدفقات الموارد إلى البلدان النامية وارتفاع أسعار الفائدة وهبوط أسعار السلع الاساسية هبوطا لم يسبق له مثيل .

وإزاء هذه الحالة ، لا بد للمجتمع الدولي أن يعتمد على وجه الاستعجال استراتيجية جديدة تنصب على تحقيق النمو وتقوم على أساس توزيع المسؤوليات بغيية إيجاد تسوية دائمة وشاملة لمشكلة الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث تراعى فيها المبادئ التوجيهية الواردة في القرار ١٩٨/٤٢ ونتائج مؤتمر الامم المتحدة السابع للتجارة والتنمية (الاونكتاد السابع) .

وفي هذا الصدد تبدي حكومات البلدان المتقدمة إدراكا متزايدا لضرورة إدراج الحالة الاقتصادية المساوية في البلدان النامية في الاستراتيجية الخاصة بإنعاش الاقتصاد العالمي . والقرارات المتخذة من جانب واحد أو بالتشاور لخفض أو تخفيف عبء ديون البلدان المحرومة ، والمقترحات الداعية إلى إعادة تمويل الديون في شكل إصدار

سندات أو إنشاء صناديق متعددة الاطراف للديون ، تشكل تدابير جديدة بالثناء . بيد
انه ايا كانت أهمية هذه التدابير من حيث ما ترمز إليه من تضامن فإنها لا تكفي
وحدها لتحسين الحالة الاقتصادية في البلدان النامية . إذ ينبغي أيضا اتخاذ تدابير
أعم .

ولا بد ، بوجه خاص ، من تيسير وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق
الدولية عن طريق إزالة الحواجز الحمائية في البلدان المتقدمة النمو ، ومن تحديد
أسعار منصفة ومجزية لتلك الصادرات ، ومن الربط بصورة مباشرة وواضحة بين سداد
الديون الخارجية من ناحية والعوامل التي تؤثر على خدمة الدين مثل حصائل التصدير
ومعدلات التبادل التجاري والواردات ونمو الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى .

هناك مشكلة أخرى هي مشكلة جهود التكيف التي تبذلها البلدان النامية . فبرامج التكيف هذه ، التي يعتقد الجميع أنها مفيدة ، بدأت في بعض البلدان تعطي نتائج إيجابية . إلا أن تلك البرامج ، نظرا لتركيزها على موازنة عناصر الاقتصاد الكبير الرئيسية ، أدت إلى ظهور حالات صعبة للغاية - وهي حالات ليست مقبولة في بعض الأحيان من وجهة النظر الاجتماعية . ولكي يتسنى لجهود التكيف أن تستمر ، من المهم أن يؤيد المجتمع الدولي التدابير التي تتخذها البلدان النامية بغية تخفيف الأثار الاجتماعية المترتبة على برامج الانتعاش .

إن الحالة في افريقيا لا تزال حرجة ، لا سيما نظرا للأثر المشترك للكوارث الطبيعية وانخفاض أسعار صادرات السلع الأساسية وركود التدفقات التمويلية . صحيح ان الفريق الاستشاري المعني بالتدفقات المالية إلى افريقيا ، الذي أنشاه أميننا العام النشط ، سلم بأن الدعم المالي الإضافي المطلوب من المجتمع الدولي في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ليس مبالغا فيه قياسا بإجمالي الدخل القومي للدول المتقدمة وبالنفقات الحكومية في تلك البلدان .

إن بذل الجهد هام ، لكن الأهم والمطلوب هو توفر الإرادة السياسية لدى بعض الدول الصناعية ، وذلك كما تجلى في استعراض نصف المدة للبرنامج في اجتماع منظمة الوحدة الافريقية المعني ببرنامج الانتعاش الاقتصادي لافريقيا ذي الأولوية ، الذي انعقد في داكار في حزيران/يونيه الماضي ، وفي اللجنة الجامعة المخصصة المعنية ببرنامج عمل الأمم المتحدة ، التي اختتمت أعمالها في نيويورك قبل أيام قليلة .

أما وقد قدم بلدي هنا قبل عام تقريرا اقتراحات محددة بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، فإنه سيكتفي في هذه المرحلة بالإشارة الى ذلك البيان وإلى الاقتراحات العديدة التي قدمت بالفعل بغية ضمان نجاح برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ضمن مدته المحددة بخمس سنوات - ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ - وبغية تنفيذ توصيات دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا تنفيذا فعّالا .

اسمحو لي أن أكرر النداء الذي وجهه صاحب الفخامة الرئيس عبدو ضيوف إلى جمعيتنا قبل ما يربو على العامين بقليل حينما شارك ، بوصفه رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية ، في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا : علينا أن نتذكر دائماً أن البشرية ، التي تغلبت على تحديات رئيسية في الماضي ، تستطيع بكل تأكيد أن تتغلب على تحدي التضامن مع أفريقيا بغية تنفيذ برنامج الانتعاش الاقتصادي لإفريقيا ذي الأولوية بمساعدة المجتمع الدولي .

قبل أن اختتم كلمتي أود أن أقول بضع كلمات عن الأزمة المالية والحاجة إلى تعزيز فعالية المنظمة . لبضع سنوات الآن والمنظمة تواجه أزمة مالية تزداد سوءاً . إن أسباب الحالة نوقشت هنا مطولاً ، ولذلك لا حاجة لتعدادها . لقد قررت الجمعية العامة في دورتها الأربعين ، في قرارها ٢٣٧/٤٠ ، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ : أن تخول فريقاً حكومياً دولياً رفيع المستوى ، مكوناً من ١٨ عضواً ، صلاحية إيجاد وسائل وطرق لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية ومرونة ومنهجية ، مما يدل على وجود رغبة قوية لمعالجة الأزمة . وقد دُرِسَ تقرير ذلك الفريق دراسة مستفيضة في دورة الجمعية العامة الحادية والأربعين ، وقدمت توصيات تشمل بشؤون المنظمة الإدارية والمالية والتقنية .

وفي القرار ٢١٣/٤١ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، المتعلق بكفاءة الأداء الإداري والتقني ، اعتمدت الجمعية العامة تقرير فريق الـ ١٨ بغية جعل النظام المتعدد الأطراف أكثر دينامية من خلال قيام الأمين العام بتنفيذ الإصلاحات . إن ما تحقق إنجازه نتيجة لتنفيذ القرار أكد انطباعنا بأن تقدماً هاماً قد أحرز في مجال تحسين إدارة الأمم المتحدة . وعلى حين أن لدى وفدي ما يبرر ارتياحه ، فإن القلق يساورنا ، من جهة أخرى ، بأن لا تستكمل عملية الإصلاح بسبب حالة عدم الاستقرار المالي التي تواجهها المنظمة باستمرار .

إن الاستقرار المالي في وقت تُلْزِمُ الأمم المتحدة نفسها فيه ، باستعادة السلم في العالم على جبهات عديدة ، وبتعزيز دورها بوصفها الإطار والآلية الرئيسية لتطوير تعاون سلمي في غضون السنوات المتبقية من نهاية هذا القرن ، ضروري أكثر من

أي وقت مضى . ولذلك يود بلدي أن يناشد جميع الدول الأعضاء تقديم الدعم إلى الأمين العام في جهوده لتنفيذ الإصلاحات الضرورية للنظام المتعدد الأطراف ، وأن تفعل ذلك ، أولاً وقبل كل شيء ، بالوفاء بالتزاماتها المالية بسرعة وبانتظام .

تساءل شعوبنا عن مدى توفر الإرادة السياسية والقدرة الحقيقية للمنظمة العالمية للاستفادة والاستفادة كاملة من المناخ الدولي الحالي المواتي لديناميات السلم . وقد بدأ بصيص من الأمل يشتمل في قلوب الملايين من الرجال والنساء والأطفال الذين طالت معاناتهم ، وديست كرامتهم تحت الأقدام لمدة طويلة ، واحبطت آمالهم لأجل طال ، وخيل بينهم وبين تطلعاتهم المشروعة مدة طويلة .

لكي يتسنى لنا أن نتقدم بأمان على طريق السلم والعدالة والحرية ، يتعين علينا أن نجتمع طاقاتنا ونوجهها نحو أهدافنا السامية المشتركة . ويتعين علينا أن نطرح خلافاتنا جانباً ونكرس جميع مواردنا وإمكانياتنا للأساسيات التي توحدنا . إن ما يوحدنا أكثر من أن يُقِيمُ بثمن ، ذلك أنه ينطوي على مصير البشرية في حد ذاته .

خطاب السيد كندي أ . سيموندي ، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن إلى خطاب

يلقيه رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس .

أصطحب السيد كندي أ . سيموندي ، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس ، إلى قاعة

الجمعية العامة*

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يسعدني أن أرحب بالسيد كندي

أ . سيموندي ، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس ، وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة .

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

السيد سيموندي (سانت كيتس ونيفيس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أرحب بصدق بهذه الفرصة لكي أتقدم اليكم ، يا سيدي ، بتهاني وفد سانت كيتس ونيفيس بمناسبة انتخابكم لتبوء المنصب الرفيع منصب رئيس الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة . وإنه لما يبعث على الارتياح البالغ لشعوب وحكومات أمريكا اللاتينية والكاريبية أن ترى رئاسة الجمعية العامة وقد أُوكلت الى واحد منا - وتزداد سعادتنا عندما يتميز هذا الشخص بما تتميزون به من اقتدار . ويعرب وفدي عن ثقته المطلقة في قدرتكم على قيادة مداوات هذا الجهاز بنجاح ويتعهد لكم بتعاونه الكامل .

واسمحوا لي أيضا أن أتقدم بتهنئتي القلبية للرئيس السابق السيد بيتسر فلورين على قيادته الماهرة لأعمال الجمعية العامة إبان السنة الماضية . لقد كانت المهمة صعبة دون شك ، ولكنه واجه كل تحد باقتدار وبروح مجددة وبمهارة .

وباحساس عميق بالاعجاب ، أشيد الآن بالأمين العام السيد خافيير بيريس دي كوييار على جهوده الدؤوبة التي يبذلها سعيا لتحقيق حلول سلمية للمنازعات المستمرة التي ما برحت تتصاعد أحيانا محيقة بالمجتمع الدولي .

وظللنا السنة تلو الأخرى نرى المنازعات التي تنشب بين الدول تُطرح بأعداد متزايدة على هذا الجهاز نظرا لتفاقم المشكلات العالمية . والواقع أن الأمم المتحدة قد واجهت على مدى ٤٣ عاما من عمرها تحديات لمبادئها السامية من جراء المنازعات الدولية والاقليمية والمحلية الحادة التي زادت من أحزان البشرية وهددت بإبادة شعوب بكاملها ، بسبب الخلافات الايديولوجية العميقة التي قسمت العالم وأفسدت التعاون الدولي في مجال حل المشاكل الدولية ، وبسبب التخلف المستمر والفقر المدقع والأعمال اللاإنسانية التي تزدرى الكرامة الإنسانية ، والحق في الحرية ومستوى حياة أفضل .

وعادة ما تعرب الدول الاعضاء عن خيبة أملها في الأمم المتحدة عندما يبدو أن حلول مشاكلنا صعبة المنال . لكن خيبة الأمل هذه ربما نشأت من التصورات غير الواقعية لما يمكن أن تقوم به المنظمة . فلا يمكن أن تحقق المنظمة أكثر مما تسمح الدول الاعضاء فيها بتحقيقه . ويعتمد نجاح جهودنا المتضافرة لحل المنازعات

العالمية اعتمادا كبيرا على الحوار الدولي والمصالحة الدولية . ودور هذا الجهاز هو رعاية هذا الحوار وهذه المصالحة . غير أن المسؤولية عن علاقات حسن الجوار وعسن السلم والامن الدوليين تبقى مسؤولية منوطة بكل دولة من الدول .

ومما يشجع وفدي بوجه خاص ما يراه من تحسن ملحوظ في المناخ السياسي الدولي ، مما وفر ظروفا مواتية لاجراء مفاوضات مثمرة هذا العام . وتجعل بعض التطورات التي جرت مؤخرا من عام ١٩٨٨ عاما حاسما دبلوماسيا وسياسيا مباشرا بالامتثال الذي طال انتظاره لقرارات الامم المتحدة المتصلة بالمنازعات التي طال أمدها .

ويرد الاتفاق الذي وقع مؤخرا حول الحد من الاسلحة ونزع السلاح ضمن فئة الاحداث العالمية التي استجابت للرجية في الحوار . ويمثل التصديق على معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى التي تدعو الى تخفيض ٥٠ في المائة من الترسانات النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، انجازا كبيرا في مجال الحد من الاسلحة ونزع السلاح بالنسبة للعالم بأسره . ونذكر جميعا أن تباعد المواقف جعل التوصل الى الاتفاق صعبا للغاية ، لكن صدورنا انشرونا لما أبدته الدولتان العسكريتان الرئيسيتان من ارادة سياسية للوصول الى الاتفاق . وهذا التحرك على طريق نزع السلاح يمكن أن يبشر بالخير في تحقيق الهدف البعيد المدى وهو نزع السلاح الشامل الذي دعت اليه الجمعية العامة . إذ لم تعد آفاقه تبدو بعيدة كما كان الحال منذ بضعة أعوام . وما زال وفدي يدعو بالحاح الى نزع السلاح الشامل الذي لا يتضمن الاسلحة النووية فحسب ، وإنما أيضا الاسلحة الكيميائية والتقليدية . فلنضع نصب أعيننا أن بقاء الأجيال المقبلة ورفاهيتها هي مسؤوليتنا جميعا - سواء كنا من الدول الحائزة للأسلحة النووية أم لا .

كذلك تعطينا الحالة في الخليج الفارسي سببا للتفاؤل حول آفاق تحقيق السلم في تلك المنطقة المضطربة . ومنذ بضعة أشهر فقط أعلنت جمهورية ايران الاسلامية قبولها الرسمي لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) . وقد رحبت الدول الاعضاء بهذا القرار الذي أشار الى امكانية تحقيق وقف إطلاق النار بين ايران والعراق وامكانية البدء في

المفاوضات لتحقيق السلم الدائم في المنطقة . وإن وفدي ليتذكر بأسمى آلاف الأرواح التي ضاعت والخسائر التي بلغت ملايين الدولارات من جراء النزاع الذي دام تسع سنوات ، ومازلنا نشعر بحزن لان المعاناة والخسائر قد تُركت لكي تتعاقد حتى تصل إلى هذه الأبعاد . واني لعلى ثقة من أن قرار كل من ايران والعراق بالالتزام بقرار مجلس الأمن يعبر الآن عن رغبتهما في التعايش السلمي .

إن دور الأمين العام في هذه المبادرة جدير بالثناء . فقد استخدم مهاراته الدبلوماسية الواسعة والمعروفة وأبدى المشابرة وقوة الإرادة أثناء مساطته في المفاوضات المعقدة التي أدت إلى قبول البلدين للقرار . ويود وفدي أن يشجعه على جهوده الرامية إلى الاستمرار في هذه المبادرة حتى يتسنى تحقيق الهدف المنشود وهو إحلال السلم الدائم والمستقر .

ويبدو أن الحالة في أفغانستان تستجيب أيضا للحوار الدولي . ومنذ ثمانين سنوات تقريبا اعتمدت الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قرارات صيغت بأقوى الألفاظ تدين الاحتلال الأجنبي لأفغانستان . ولثمانية أعوام استمر المجتمع الدولي في الضغط على البلد القائم بالاحتلال بمطالبته بسحب جميع القوات الأجنبية من أفغانستان . واستُكملت تلك الإجراءات بالجهود التي بذلها وكيل الأمين العام السابق ديغو كوردوفيز . وأخيرا ، وفي هذه السنة ، وقعت جميع الأطراف المعنية على اتفاقات جنيف ، ويجري اليوم سحب القوات من أفغانستان . ويدرك وفدي تمام الإدراك أن التسوية الحقيقية للمشكلة منوطة بالشعب الأفغاني . وتتمثل مهمته في إنشاء الحكومة التي يختارها وفي إعادة تعمير بلاده .

ونحن ننظر بتفاؤل إلى امكانيات تسوية حالة الصحراء الغربية . وتلاحظ سانت كيتس ونيفيس بارتياح ما أبدته كل من البوليساريو والمملكة المغربية من إرادة سياسية وتعاون لازم لتحقيق الحل السلمي لهذا النزاع الذي استمر لأكثر من عقد . وفي الوقت الذي توضع فيه الترتيبات العملية لاستفتاء الشعب الصحراوي ، ينبغي الاعتساف بالجهود المتضافرة التي بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة . ويحث وفد بلادي الطرفين على تكثيف المفاوضات للتوصل إلى تسوية سريعة للنزاع .

ومن المنطلق نفسه ينظر وفد بلدي بتفاؤل حذر للمحادثات بين الحكومات المعنية بهدف إنهاء احتلال قوات جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا . لقد أيدنا دوما خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ونفتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على ذلك التأييد . ويجب أن يظل عزمنا معقودا على تحقيق حرية ناميبيا واستقلالها وعلى القيام بمبادرات جسورة لتحويل تلك الغاية الى حقيقة واقعة .

إننا نجدد دعوتنا الى الامم المتحدة كيما تظلع بدور ايجابي في تحقيق المصالحة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . ونؤيد انضمام دولتي شبه الجزيرة الكورية كلتيهما الى عضوية الامم المتحدة بوصفه خطوة ايجابية تعزز حوارهما ، في الإطار المنظم والمتعاطف للمنظمة ، من أجل إعادة توحيد بلدهما .

وبينما نرى بصيص أمل في عدة مناطق للصراع ، لا يسري هذا في الوقت الراهن على الشرق الاوسط . ولا يكمن الامل في وضع حد لهذا الصراع إلا في الحلول التي تعترف بحقوق الطرفين : فيجب أن يتعاشق حق الشعب الفلسطيني في وطن واضح الحدود مع حق شعب اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة . ويمكن أن تتمثل الخطوة الاولى صوب إحلال السلم في تمسك كل الاطراف بالقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذه القضية .

وتتفق حكومة بلدي مع الرأي القائل بأن عقد المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الاوسط ، تحت رعاية الامم المتحدة بدعوة من الامين العام لكل أطراف الصراع العربي الاسرائيلي ، يشكل خطوة سليمة أخرى لتحقيق تسوية سلمية وشاملة وعادلة للصراع . لذا نحث الامين العام على مواصلة محاولاته الرامية الى عقد هذا المؤتمر .

وتشكل الحالة في كمبوتشيا مصدرا آخر للقلق المستمر للمجتمع الدولي . فقد دخلت الاعمال العدائية عامها العاشر ولا تلوح في الافق نهاية منظورة لها . ويؤيد وفد بلدي بقوة القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذه المسألة منذ دورتها الرابعة والثلاثين ، ويتطلع الى تنفيذها . وينبغي أن يظل الهدف الذي يؤيده المجتمع

الدولي بقوة هو تمكين شعب كمبوديا من استعادة ومون استقلاله وسيادته وسلامته الاقليمية ومن أعمال حقه في تقرير المصير .

وفي منطقتنا ، ألحقت الصراعات الدائرة في أمريكا الوسطى نكسة خطيرة بتقدم التنمية الاقتصادية . ومن الجدير بالثناء أن تكون حكومات أمريكا الوسطى قد وضعت خطة عمل لإعادة إحلال السلم والاستقرار في بلدانها . ونحن نشني على الجهود الدؤوبة لمجموعة كونتادورا . ونعتقد أن جهودها وجهود الأطراف الأخرى في المنطقة تستحق أن تحظى بالتأييد الكامل للمجتمع الدولي ، حتى يتسنى تحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في تحويل السيوف الى محاريث .

ونشعر بقلق عميق إزاء الحالة غير المستقرة السائدة في هايتي . فمن الواضح أن الأحداث السياسية قد جعلت من الصعب المضي في التنمية الاقتصادية الجادة . ونحن أهل المنطقة على استعداد لمساعدة شعب هايتي في حدود قدراتنا العملية ، وندعو المجتمع الدولي أيضا الى إيلاء عنايته لهذه المسألة .

ويجب أن نعترف بالحقيقة القائلة بأن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية قد أصبحت سببا للتوترات السياسية المتفاقمة ونتيجة لها في آن معا . إن السلم والتنمية هدفان مترابطان على نحو لا يقبل الانفصام ، ولا يمكننا تحقيق أحدهما دون الآخر . وقد أقرت الأمم المتحدة في أيار/مايو من هذا العام خطة اقتصادية خاصة لأمريكا الوسطى من شأنها أن تساعد شعوب المنطقة على إعادة هيكلة اقتصاداتها وإضفاء الاستقرار عليها ومن الواضح أن هذه خطوة في الاتجاه الصحيح .

ويلاحظ وفد بلدي استعداد بليز وغواتيمالا للدخول في حوار . وندعو الى التصديق المبكر على بروتوكول قرطاجنة بوصفه إسهاما في تنفيذ حدة التوترات .

إن القضايا السياسية الدولية لا تمثل سوى جانب من شواغلنا المشتركة . فالانتهاك المتواصل لحقوق الإنسان وتدهور الظروف الاقتصادية يشكلان سببا آخر للحيرة والخوف . ويأتي على رأس شواغلنا المتعلقة بحقوق الإنسان القضاء الكامل على نظام الفصل العنصري الأثم القائم في جنوب افريقيا . ويكرر وفد بلدي الإعراب عن استبشاعه

لهذا النظام غير الإنساني ، ويواصل تأييده للدعوة الى فرض عقوبات شاملة على جنوب افريقيا .

ويحق للبلدان أن تتساءل إزاء استمرار الفصل العنصري بالرغم من العقوبات الكثيرة المفروضة بالفعل ، عن مدى فعالية هذه التدابير . ونحن من جانبنا موقنون بأن التدابير الشاملة تؤتي ثمارها . إذ يتضح من تحليل أجرته لجنة وزراء الخارجية التابعة للكومنولث ، أن العقوبات التجارية والمالية قد ألحقت الضعف باقتصاد جنوب افريقيا وأن هذا الضعف سيصبح أبعد مدى عندما تعتمد العقوبات ذاتها على نطاق أوسع ويجري تطبيقها بمزيد من الكثافة والشدة . ويجب في هذا الصدد تنفيذ المزيد من البرامج الخاصة بسحب الاستثمارات .

وفي سياق أكثر ايجابية ، يتعين على المجتمع الدولي ، في غمار الاستعداد لإقامة جنوب افريقيا الحرة والديمقراطية ، أن يستجيب لحاجات دول خط المواجهة المتعلقة بالاستقرار والامن وأن يوفر في الوقت نفسه فرص التدريب للسكان السود في جنوب افريقيا لتأهيلهم بشكل كاف للاطلاع بمهمة إعادة بناء بلدهم .

إن الحالة الاقتصادية العالمية تمثل مشكلة أخرى ذات أبعاد هائلة بالنسبة للبلدان النامية . إذ يبدو أننا تورطنا في مأزق حاد . وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بشكل كامل لازمة إذا ما أريد لهدفنا الخاص بالتنمية العالمية أن يتحقق . فنحن في البلدان النامية ما زلنا نشهد نموا بطيئا نسبيا أو نموا سلبيا في اقتصاداتنا . فالانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية وعدم توفر مصادر التمويل الخارجي ومعدلات التبادل التجاري غير المواتية ومشكلات خدمة الدين لا تزال تعرقل طموحاتنا الاقتصادية . ومن الواضح أن هناك حاجة ملحة لإعادة تقييم النظام الاقتصادي الدولي من أجل إيجاد المزيد من الفرص أمام البلدان النامية لاقتسام موارد العالم على قدم المساواة .

علينا أن نسلّم بأن الانجازات الدولية للاستراتيجيات الإنمائية لعقود الأمم المتحدة الإنمائية الثلاثة كانت محدودة . ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن تكون الاستراتيجية الإنمائية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع أغزر إنجازا .

ومع ذلك ، يتعيّن علينا - في البلدان النامية - أن نفعل ما هو أكثر من مجرد الأمل . فينبغي أن نفتنم فرصة موجة مبادرات السلم الحالية لكي نحوّل ، أولا ، طاقاتنا الخاصة ومواردنا الذاتية من مجالات الصراع لمواجهة تحديات التنمية بشروطنا وعلى أساس من واقعنا الخاص . وبعد ذلك علينا أن ندعو البلدان المتقدمة للدخول معنا ، على الفور ، في حوار جدّي حتى يمكن تحويل قدر كبير من الموارد من ميايدين القتال ومن صوامع القذائف الى مجالات تحسين الإسكان والتعليم وفرص العمالة والبنسب الأساسية والنسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية .

يجب ألا يصبح السلم مجرد فراغ دولي لا يعني إلا غياب الحرب . بل لا بد وأن يكون السلم ينبوعا للفرص والأمل بالنسبة للشباب وكبار السن والمرضى والمعوقين والفقراء . كما يجب أن يكون السلم قوة دافعة تدفعنا قدما الى أعلى وإلى الأمام . ويجب أن يلهمنا السلم كي نبلغ أعلى ذرى الامتياز الإنساني التي يسعنا بلوغها . انني أدعو دعوة مدوية لأن يصبح السلم بين الشرق والغرب بشيرا بعهد جديد للتعاون بين الشمال والجنوب .

في هذا السياق ، عليّ أن أوجّه نداء لإيلاء اعتبار خاص لمشاكل البلدان الجزرية النامية ذات الأوضاع الفريدة ، فلقد أوضح عدد من الدراسات الموثوق بها للغاية ان البلدان النامية الجزرية تنفرد بخصائص تختلف عن خصائص البلدان النامية بشكل عام . وبالتالي ، فإنه من الضروري أن تسود المرونة في وضع ودعم الاستراتيجيات الإنمائية الملائمة لمواجهة احتياجاتنا الخاصة .

إن أحد أوجه قصورنا الأساسية يتمثل في ضعفنا في مواجهة الكوارث الطبيعية ، كالأعاصير التي تتعرض لها جزر الكاريبي على وجه خاص . ويعتبر الدمار الذي لحقه بجامايكا الإعصار "غيلبرت" دليلا حيّا على هذه الحقيقة . أما مشاكلنا الأخرى فهي تتضمن : صغر الأسواق الداخلية ، والافتقار إلى الموارد الطبيعية ، والاعتماد

الكبير على الواردات والتكلفة العالية لتشييد البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وصيانتها . فالجزر الصغيرة تفتقر الى القدرة اللازمة لتوفير الخدمات الأساسية على نحو مجد اقتصاديا لسكانها . بيد انه ، إذا كان لشعوب الجزر أن تتمتع بنوعية حياة مقبولة يجب توفير هذه الخدمات . ومن المؤكد أن مجتمع الأمم هذا لا يمكنه أن يقبل أن يقتصر التمتع بالحق في الخدمات الأساسية وفي الحياة وفي الحرية وفي السعي لتحقيق السعادة على من يعيشون في المجتمعات الرئيسية الضخمة .

لقد اعتمدت الجمعية العامة في العقد الماضي قرارات عديدة بشأن البلدان الجزرية النامية . فلنفتنم فرمة اليوم ونترجم هذه القرارات الحميدة الى إجراء فعال .

في الوقت الذي نتردد فيه بل ونتعاض عن مواجهة المشاكل الاقتصادية الحادة للبلدان النامية على نحو جدّي ، تنشأ أزمات جديدة تهدد بتمزيق النسيج الاجتماعي والاقتصادي لمجتمعاتنا وتودي بعدد كبير من الأرواح البشرية . وأشير هنا الى مشكلتي تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع فيها ، وإلقاء النفايات الخطرة في بلدان العالم الثالث .

ان الزيادة واسعة الانتشار في تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع فيها قد أوجدت إدراكا عالميا للحقيقة الماثلة في أن هذه مشكلة تتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية ، وانها تهدد نسيج كل مجتمعاتنا وتدمر شبابنا . وبلدان الكاريبي شديدة التأثر على نحو خاص بهذه المشاكل ، إذ اننا - بحكم جغرافيتنا - نستخدم كنقاط مرور لتهرب المخدرات مع إمكانية أن نصبح أيضا مراكز للاستهلاك . وقد آن الأوان للقيام بجهد عالمي منسق يستهدف القضاء على إنتاج المخدرات وتحريم الاتجار فيها واستئصال استهلاكها خاصة في أكبر أسواقها .

وبالمثل ، فإن الحوادث المتزايدة التي تنقلت أنبأؤها ، والخاصة بإلقاء النفايات الخطرة في بلدان العالم الثالث توضح أن مشكلة تحتاج انتباها دوليا عاجلا قد نشأت . والتحقيقات الأخيرة التي أجرتها مؤخرا الأفرقة البيئية الحكومية وغير الحكومية تكشف انه ، في الأشهر القليلة الماضية ، تكاثرت المقترحات ، بل والمحاولات

الفعلية ، لشحن النفايات النووية والصناعية الخطرة من البلدان الصناعية الى بلدان العالم الثالث . وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تحتفظ بنفاياتها . فلديها مسن الموارد ما يمكنها أن تركزه للتخلص من هذه النفايات على نحو آمن .

ان بلدان الكاريبي من المواقع المستهدفة لإلقاء هذه النفايات . وهذه الظاهرة لها آثار خطيرة علينا . أولا : لاننا نفتقر الى الأجهزة التشريعية والإدارية المناسبة للسيطرة على عملية القاء النفايات هذه على نحو كاف . وستنجم عن تعريض البيئة للمخاطر الناجمة عنها خسائر لا يمكن تلافيها بالنسبة للنظام البيئي ولأرواح البشر . وثانيا : لان الظروف في الكاريبي ، بل في الواقع في معظم بلدان العالم الثالث ، تكاد تكون ظروفًا ممتازة لانتشار الاثار الضارة للكيماويات السامة والمعادن الثقيلة التي توجد في النفايات إذ أن لدينا - على سبيل المثال - تربة مسامية وتعرية هوائية ومائية ودرجات حرارة استوائية . ونظرا لاعتمادنا الكبير على بيئتنا وعلى الموارد البحرية ومواردنا البشرية من أجل التنمية ، فإن هذا الاتجاه يمثل تهديدا خطيرا لبقائنا وخطرا على السلم الدولي .

يؤيد وفد بلادي المطالبة بإدراج بند يتناول هذه المشكلة على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة ، فهي مشكلة تتطلب تعاوننا دوليا وانتباها فوريا . يبدو انه من الحقيقي أن العالم قد أنهكته الحرب . وقد قرر العالم كما تقول كلمات الاغنية الشهيرة أن "يعطى السلم فرصة" . ومع ذلك ، فإنه يتعين علينا أن نعود الى الحرب . وأنا أدعو فعلا الى إعلان حرب جديدة ، حرب تشن بضراوة لم يسبق لها مثيل في أعنف ميادين القتال ، حرب تشن حتى النهاية ، حرب على الفقرة وعلى انتاج المخدرات والاتجار فيها واستهلاكها . حرب على تدمير موارد العالم ، حرب على العبودية الاقتصادية . ويجب أن تكون هذه الحرب حربا عالمية حقيقية تشن بالموارد الحالية وبالقدرة الابتكارية الخلاقة للبشرية ككل . حرب يقاتل فيها الشمال جنبا الى جنب مع الجنوب والشرق جنبا الى جنب مع الغرب ، حرب تظل مستمرة الى أن تحرر البشرية بأكملها تحريرا تاما لتتمكن من تحقيق قدرتها الهائلة ومن العيش في كرامة وبنوعية حياة آخذة في التحسن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود ، نيابة عن الجمعية

العامة ، أن أتقدم بالشكر الى رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس على البيان الهام الذي أدلى به توا .

أُطِيب السيد كيندي أ. سيموندس رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس من المنمة .

السيد مانغلابوس (الغلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أحمل

إليكم ، سيدي الرئيس ، تحيات الغلبين بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة . إنكم تتبوأون هذا المنصب الرفيع ليس فقط نتيجة لاصوات أعضاء هذه الهيئة ، بل أيضا نتيجة لما تتمتعون به من حنكة وخبرة ومهارة دبلوماسية ، وما يقدمه بلدكم من مساهمات بارزة لهذه المنظمة . ويتطلع وفد بلدي إلى ما سيكون لقيادتكم الباهرة لأعمال هذه الجمعية العامة من آثار .

إنكم تخلفون السيد بيتر فلورين رئيس الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة ، الذي تقدر الغلبين أداءه في ذلك المنصب ، وهو أداء اتم بالنشاط والنزاهة منذ البداية . ونتذكر إنه عاد إلى نيويورك عدة مرات ليتولى رئاسة دوراتنا المستأنفة والدورة الاستثنائية ، الأمر الذي يدل على مدى التزامه ، بالإضافة إلى حنكته الدبلوماسية .

أنني أحمل إلى هذه الجمعية العامة رسالة من فقراء بلدي .

ولماذا يوجد هذا العدد الكبير من الفقراء في الغلبين ؟

إنهم ليسوا فقراء لأنهم ينتمون إلى جنس عُرف أبناءه بالكسل . فأبناء بلدنا منتشرون في كل أرجاء المعمورة . ويوجد مليونان من الغلبينيين هنا في الأمريكتين ، بالإضافة إلى نصف مليون في الشرق الأوسط ، ورُبعم مليون في أوروبا ، ونصف مليون في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ . وكلهم يكفون بحشا عن العمل وفرص الحياة ، يعلمون الأمم ويعملون كأطباء للبشر ويبنون الصناعات ويصممون التوابع الاصطناعية التي تتحدى النجوم وتستقر فوق سطح القمر . فهم ، رجالا ونساءً ، أهل مهارة ونشاط ، شأنهم فسي ذلك شأن الأوروبيين الذين استوطنوا أمريكا وبنوا عالما جديدا فيها .

وهم ليسوا فقراء لأنهم لا يعرفون كيف يكافحون من أجل حقوقهم . فقد كانوا أول شعب في آسيا أراق دماءه في النضال ضد الاستعمار الغربي ومن أجل إنشاء جمهوريته . وبعد تسعين عاما من ذلك ، كانوا أول أمة في العالم تحتشد بالملايين لتواجه المدافع بالمسابع وتسقط دكتاتورها دون إراقة دماء . وفي تلك الايام الأربعة المشهورة من شهر شباط/فبراير التي لم ترق فيها أية دماء ، رددوا بقيادة كورازون سي. أكينو الصيحة

السلمية الجديدة التي جمعت قوة الشعب والتي لاتزال تتردد الآن في الشوارع في الدول التي تمر بمرحلة انتقال في أكثر من قارة من قارات كوكبنا .

وهم ليسوا فقراء لأنهم يتكاثرون بسرعة فائقة . فهم يحاولون عدم التكاثر ضد غرائزهم الانسانية . وهم يعلمون أن خفض التكاثر هذا تحقق في الدول الغنية ببناء المدن والصناعات وليس بالقضاء على الغرائز الانسانية .

وهم ليسوا فقراء لان أمّتهم لا تنمو ، فبلدنا ينمو بالفعل . والآن وبعده أن تحررنا من جديد ، وبالرغم من المضايقات التي لانزال نتعرض لها من المتطرفين من اليسار واليمين ، قد التزمنا بمسارنا الديمقراطي . وأخذ اقتصادنا ينمو مرة أخرى ، بمعدل بلغ ٥,٦ في المائة في العام الماضي ، و ٦,٨ في المائة في العام الحالي .

لماذا ، إذن ، يظل هذا العدد الكبير منّا يعاني من الفقر ؟

منذ ثلاثين عاما مضت كان بلدنا ثاني بلدان جنوب آسيا في مجال التنمية الاقتصادية ، إذ لم يكن يسبقه في ذلك المجال سوى اليابان . ومنذ عشرين عاما ، كَثُرًا - مع بعض البلدان النامية التي تسمى الآن ببلدان الجنوب - نحقق نموا بمعدل أسرع من معدل نمو بلدان الشمال المتقدمة النمو .

ثم حدث بعد ذلك في يوم ما أن قررت البلدان المنتجة للنفط تكوين اتحاد لحماية مصالحها . ولماذا لا نفعل ذلك ؟ لقد كانت البلدان الأخرى الأقوى منها تحرمها من أرباحها التي تستحقها ، وكان الوقت قد حان كيما تستجمع قواها وتسيطر على الثروات التي منحها الله إياها .

ووقتها انتظرنا ، نحن بلدان الجنوب غير المنتجة للنفط ، أن يتقاسم التحالف الجديد لبلدان النفط أرباحه معنا . لكنه لم يفعل ولم يكن الجنوب مستعدا ، ولم تكن لديه الآلية الضرورية لجذب تلك الأرباح واستيعابها .

لذلك اختار منتجو النفط - بدلا من ذلك - تكديس أرباحهم في خزائن مصارف بلدان الشمال . وهكذا وُلِدَت البترودولارات ، وفتحت المصارف في بلدان الشمال أبوابها على مصاريعها للمخططين الماليين المتعطشين للأموال من الجنوب بما في ذلك

من هم في بلدي . وبدأنا في الاقتراض واستمرنا السير فيه مدفوعين بإغراءات الاموال الوفيرة وأسعار الفائدة المنخفضة .

إن بعض البلدان عرفت كيف تتحكم في نفسها ، فلا تقترض إلا بقدر احتياجاتها فقط ، وتستخدم الاموال التي تقترضها استخداما حكيما ، فبدأت تحقق النمو . لكن الامر اختلف بالنسبة لقادتنا ، إذ كان الإغراء قويا للحصول على المزيد من الاموال والقروض الميسرة .

ثم قام ذات يوم أحد الدكتاتوريين بالاستيلاء على السلطة في بلدنا . ولم يعد يسمح بوجود معارضة قانونية أو صحافة حرة تسأل عن تلك القروض الهائلة والسريعة . وولدت السلطة المطلقة فسادا مطلقا . وأعيد تدوير البترودولارات في خزائن الدكتاتور وأصدقائه في مصارف بلدان الشمال .

ولم يحذرننا أحد من الطوفان الذي كان من المحتم أن يعقب ذلك . بل على العكس من ذلك ، قال لنا أحد مسؤولي المصارف في بلدان الشمال : لا تقلقوا ، فالبلدان ذات السيادة لا تغلس أبدا !

وهكذا فإنهم قدموا لنا بالفعل المزيد من القروض ، وهي قروض كانت تضمنها حكومات البلدان المدينة . والحكومات ذات السيادة لا تختفي أبدا ، لكنها تتغير فقط . وبالتالي ، فإن بلدي وبلدان الجنوب لم تكن حتى عام ١٩٧٠ قد باتت مدينة بأكثر من ١٠٠ بليون من الدولارات لبلدان الشمال وحدها . وبعد ذلك بعشر سنوات بلغت المديونية ٥٠٠ بليون ، ووصلت الآن إلى ترليون من الدولارات .

ولقد كان أصدقاؤنا المكسيكيون أول من أدرك استحالة استمرار هذه العملية لأكثر من ذلك . وكانوا ينتجون النفط لكن قيمته انخفضت عندما انهار اتحاد منتجييه وقررت الصناعة اتخاذ سبل أخرى للحصول على الطاقة التي تحتاجها . عندئذ قالت المكسيك : "ليست لدينا أموال ولن نستطيع سداد الديون" . واستيقظ الجنوب وأفاق على واقع الاقتراض .

وبدأت المصارف في الشمال تقول : "لقد أفرطنا في تقديم القروض ، إذ أقرضنا ما يتجاوز رساميلنا بعشرين ضعفاً" . وهكذا أصبح يتعين علينا أن ندفع أكثر فأكثر لكل دولار نقترضه ، بينما باتت الدولارات المتاحة للإقراض أقل فأقل . ومن ثم وجدنا - بعد أن فُتحت شهيتنا على هذا النمط من الاقتراض ، بل والتمادي فيه - أن السبل سُدت في وجوهنا والقروض حُجبت عنّا .

وبعد أن كانت الاموال تتدفق حتى عام ١٩٨١ إلى داخل بلداننا أصبحت الآن تتدفق إلى الخارج . ويتعين علينا ، نحن دول الجنوب ، أن ندفع الآن ٢٠ مليار دولار أكثر مما نتلقاه كل عام من دائنينا الدوليين . وفي العام الماضي ، كانت المبالغ التي قامت بلادي وحدها بتسديدها أكثر من المبالغ المستلمة بمقدار ١,٧ مليار دولار .

ويجب على بلادي الآن أن تزيد من صادراتها وأن تخفض استيرادها على نحو كبير لكي تحصل على الاموال التي تمكنها من تسديد الديون . ولكن ما الذي يفعله بعض أصدقائنا في الشمال ؟ إنهم يضعون العراقيل أمام صادراتنا . فعندما تعتبر تلك الدول أن صادراتنا بلغت حد الكفاية تطلب منا التحلي بضبط النفس . وعندما تشير صادراتنا استياء العمال في تلك البلدان فإنها تخفضها . وعندما نصدر فاكهتنا تطلب منا هذه الدول تقديم شهادات صحية ، وعندما نصدر مصنوعاتنا تقرر أن منتجاتنا لا تتسم بالجودة . وعندما يتعذر عليها القول بأن منتجاتنا لا تتسم بالجودة الكافية فإنها تلجأ إلى إيجاد العيوب في طريقة تعبئتها . وعندما نكون قد فعلنا كل شيء لإرضائها تفرقنا بما تطلبه من وثائق جمركية .

وعندما ترغب دول الشمال في تصدير صناعاتها الخدمية إلينا - أي شركاتها للتأمين ، ومصارفها ، وشركاتها المالية - فإنها تطلب منا السماح لها بالتغلغل في الأسواق ، وبالتمتع بمعاملة الوطنيين ، والحصول على الحقوق القانونية للمنشآت . ولكن ، هل تتاح خدمات السوق الموجودة في الشمال أمام بلدان الجنوب ؟ إذا كان الأمر يتعلق بخدمات تقدمها منشآت تتبع تلك الدول فإن التسمية التي تطلق عليها هي التصدير . أما إذا كان الأمر يتعلق بخدمات تقدمها منشآتنا فالتسمية تتحول إلى "هجرة" .

ولذلك فإن العديد من ممانعنا التي أصبحت عاجزة عن التوسع في التصدير ، وعن استيراد المواد الخام التي تحتاجها لعملية الإنتاج ، أوقفت تشغيل العديد من آلاتها . وبحلول عام ١٩٨٥ كان ٦٠٠ ٠٠٠ من العاملين في بلدنا قد فقدوا أعمالهم لهذا السبب . ونتيجة لليأس انضم العديد ممن أدركوا أن الموت بالرصاص قد يكون أقل إيلا

من الموت بفضة الديون ، إلى صفوف المتمردين في الجبال . ولكن رغم تعرض الكثيرين للموت جوعا فإنهم يؤمنون بالطرق السلمية ، وهي الطرق التي تنتهجها الدول المجتمعة في هذه القاعة .

هذه إذن هي الرسالة التي أحملها إلى الجمعية العامة من المعدمين في بلادي . وهي نفس رسالة المعدمين في العالم أجمع ، فهم يعانون ولكنهم يريدون السلام لا العنف . وهي رسالة مفعمة بالامل لا اليأس . فكيف سيكون ردنا عليهم ؟

لقد نصح بولونيوس ابنه لايرتيس قائلا :

"لا تكن دائنا ولا مدينا ،

لان الدين غالبا ما يضيع ويضيع معه الصديق ،

والاستدانة تشبط حسن التدبير" (مسرحية هاملت ، الفصل الاول ، المشهد الثالث)

قد تكون نصيحة شكسبير هذه نافعة لمراهق على وشك أن يبدأ حياته العملية ، ولكنها ليست مجدية بالنسبة لامة فتية لا بد لها من النمو والبناء والاستفادة من موارد أمم أخرى في تغذية تنميتها .

مع ذلك ، يمكن أن تكون الاستدانة أمرا شديدا الإغراء بالنسبة للدول المتلهفة على النمو ومؤسسات الإقراض الشرهة . وعندئذ لن يكون من الصعب بلوغ مرحلة الازمة . وأزمات المديونية ليست جديدة في هذا القرن ، ولم يكن حلها متعذرا في الماضي . وحقيقة الامر أنه عندما تكون الازمة شائبة وأفقية بين الشمال والشمال تستخلص منها دروس عديدة ويتم تفادي وقوع الكوارث في الوقت المناسب .

ففي فرساي ، في عام ١٩١٩ رفض الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الاولى إعفاء ألمانيا المهزومة من التزاماتها الفادحة مما أدى بألمانيا إلى اللجوء إلى اليمين المتطرف سعيا إلى إيجاد حل . وأفض ذلك الحل إلى نشوب الحرب العالمية الثانية . ولم ينس الحلفاء الذين حققوا النصر مرة أخرى في عام ١٩٤٥ ما حدث في فرساي . وقاموا في لندن بالتنازل عن ٧٠ في المائة من مديونية ألمانيا . وقد قامت نفس تلك القيادة الجريئة والبعيدة النظر التي قررت إعفاء ألمانيا من ديونها

بإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) .

إلا أنه عندما يتعلق الأمر بأزمة متعددة الأطراف ورأسية بين الشمال والجنوب ، يصبح هذا التسامح بطيئاً ومؤلماً للغاية . وقد نشأت أزمة من هذا النوع في الثلاثينات . وفي ذلك الوقت رفضت الدول الدائنة التسامح ، وكان رد معظم البلدان المدينة سريعاً وبسيطاً ، فقد امتنعت عن تسديد الديون . وقد اضطر القليل منها إلى تسديد الديون مثل الأرجنتين ، حيث كان بإمكان النفوذ البريطاني أن يوقع عليها عقوبات . ولكن لم تكن هناك إمكانية لفرض أية عقوبات على بقية البلدان المدينة . فلم تكن هناك دولة مهيمنة تستطيع أن تفرض إنفاذ العقود الدولية . وعندما رفضت معظم البلدان المدينة تسديد الديون لم يتعرض الاقتصاد العالمي للانهايار . فالمدينون قد عجزوا عن السداد وآثر الدائنون أن يتجاهلوا الأمر . وكل ما هناك أنه وجد الدافع إلى إنشاء المؤسسات الكفيلة بتوفير إطار للعلاقات الاقتصادية الدولية .

واليوم ليست هناك إلا دولة مهيمنة واحدة تستطيع أن تفرق بالوسط : هي الولايات المتحدة الأمريكية . غير أن الأزمة واسعة النطاق وهناك قوى اقتصادية صاعدة يتعين التنسيق معها إذا ما أريدت المحافظة على النظام وإيجاد الحلول . وذلك لا يحدث اليوم . فقد نضب بئر التمويل مما أدى إلى الركود والتضخم . وقد تمثلت استجابة معظم البلدان الدائنة في التشدد في السياسة النقدية وتخفيض العجز التجاري ، مما أدى إلى زيادة تكاليف المديونية .

ومن جهة الولايات المتحدة فقد اختارت الاقتصاد المعتمد على جانب العرض ، وبذلك استمر العجز في الميزانية وتخفيض معدلات الضرائب وتوسيع الاقتصاد . وفسى دول الشمال أدى ذلك إلى الغوض في أسعار الفائدة وازدياد البطالة التي تلقى الآن مسؤوليتها على الواردات من دول الجنوب .

ويطلب الآن من دول الجنوب إجراء إصلاحات هيكلية والاعتماد على نحو أكبر على السوق وعلى القطاع الخاص . إلا أن دول الشمال يمكن بفضل التكنولوجيا المتاحة لها

أن تحل مشكلة البطالة ليس عن طريق توجيه اللوم إلى واردات دول الجنوب بل عن طريق التخلي عن الأنشطة الاقتصادية التي ليس لدول الشمال فيها تفوق اقتصادي مثل صناعات النسيج والملابس والأحذية .

ونحن نكرر ما أبديناه في الأسبوع الماضي من ترحيب بممارسة الرئيس ريغان لحق النقض إزاء القانون الذي استهدف فرض حماية جمركية على صناعة النسيج . فقد كان هذا العمل الذي ينم عن تصميم مبدئي بمثابة بارقة أمل للعدالة في التجارة الحرة الدولية والإيمان بالمفاوضات والمؤسسات الدولية .

ونحن نشيد أيضا باليابان التي قررت استخدام ٣٠ مليار دولار من فائضها السنوي لدعم صناعات التصدير في البلدان النامية . ولكن حتى يتاح لهذه الاستراتيجية النجاح يجب على البلدان النامية أن تحدد المجالات التي يمكن أن تعود عليها بالنفع ، ولكي تفعل ذلك ، فإنها يجب أيضا أن تعرف التغييرات الهيكلية التي يمكن أن تطرأ في الشمال .

إن أزمة المديونية ليست مشكلة تواجه البلدان المدينة فحسب بل تواجه أيضا البلدان الدائنة والعالم أجمع . لذلك لا يمكن أن يكون الحل جزئيا بل شاملا ، ولا يمكن أن يكون إقليميا بل عالميا ، ولا يمكن أن يكون تكنوقراطيا بل سياسيا . ويتعين على وزراء الاقتصاد والمالية في العالم أجمع أن يتشاوروا فيما بينهم . وهذا أمر حيوي ولكنه لا يكفي . فالرجال والنساء الذين يحددون المسار السياسي هم الذين يجب أن يتفقوا على حل حاسم لهذه المسألة العالمية .

وفي العام الماضي وفي العديد من عواصم العالم اجتمع واضعو السياسة من هذا المستوى الرفيع ، ودعوا إلى حلول شجاعة ، ولكنهم لم يملوا بعد إلى توافق الآراء الرسمي الحاسم : سواء في مانبلا في كانون الاول/ديسمبر الماضي في اجتماع القمة لبلدان رابطة جنوب شرقي آسيا ، أو في تورنتو في حزيران/يونيه الماضي في قمة الدول السبع ، أو مرة ثانية في مانبلا في حزيران/يونيه الماضي في المؤتمر الدولي للديمقراطيات التي نشأت حديثا ، أو في قبرص في الشهر الماضي في اجتماع وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز .

كيف سنحل مشكلة الديون ؟ من المفيد إعادة جدولة الديون . ولكن ما هو أكثر فائدة وإنسانية أن نتفاوض عن الديون . ولا بد أن يتفق مانعو السياسة على حسم هذه المشكلة ، من يستحق تخفيف ديونه ومن يستحق التفاوض عن ديونه ؟ فهل من الممكن أن توضع معايير بدلا من أن نترك الإجابة لقوة المتفاوضين أو ضعفهم ؟

يجب على واضعي السياسة أن يتفقوا على برامج بديلة للتكيف من أجل تعزيز النمو بحيث يتناسب الاقتصاد المخطط والاقتصاد الحر على السواء . وعليهم أيضا أن يستحدثوا نماذج جديدة للاضطلاع بحلول عالمية . فالآليات الراهنة غير معدة لهذه المهمة الهائلة .

ويولي صندوق النقد الدولي اهتمامه للمشاكل القصيرة الاجل ، مثل ميزان المدفوعات ، والتي لا يتجاوز حدها الزمني ثمانية عشر شهرا . ولكن الافاق الهيكلية والمالية للديون عبر الوطنية يمكن أن تستغرق جيلا بأكمله .

ويوجه البنك الدولي اهتمامه الاول إلى تمويل المشروعات ، واهتم مؤخرا فقط بتمويل البرامج . ولكن لا يمكن تقدير التزامات الامم المالية تقديرا كاملا إلا في سياق منظور كامل .

ومنذ سبع سنوات ، وأزمة المديونية تهدر فوق كوكبنا . ووطأة الازمة تغلبنا على أمرنا لأن دفاعاتنا مشتتة واستراتيجياتنا مبعثرة . وإنني أقترح هجوما مضادا عالميا تقوم به قوات تتجاوز الحدود الجغرافية والايديولوجية .

واقترح إنشاء لجنة دولية للديون والتنمية . واقترح أن تؤلف هذه اللجنة من الرجال والنساء المعترف عالميا بحنكتهم في السياسة الخارجية والدبلوماسية والمال والاقتصاد السياسي والتجارة والتنمية . واقترح ألا تزود اللجنة ببيروقراطية جديدة بل بهيئة من الموظفين عن طريق الإعارة من الوكالات المتعددة الاطراف الرئيسية . واقترح أن تقدر للهيئة خمس سنوات لإتمام مهمتها .

واقترح أن تكلف هذه الهيئة بتقييم الخطط البديلة لإدارة الديون العالمية ، والتحرك صوب عمل محدد للتصديق على نظام تجاري يتفق مع إدارة الديون العالمية ، وصياغة التغييرات المؤسسية اللازمة في الوكالات الدولية التي تمكنها من الاضطلاع بدور أكثر شمولاً في العملية ، وأن توصي الدول الاعضاء بأعمال محددة لمواجهة الخطط البديلة ، وأن تراجع محصلة عملها نفسه وأن ترصدها .

واقترح أن تظطلع اللجنة بدراساتها الخاصة للموضوع ، ولكن عليها أن تنظر في المقترحات التي قدمت مؤخراً بشأن إدارة الديون العالمية ، ومنها تقرير هيئة إدارة الديون الدولية الذي قامت به لجنة البنوك والمال والشؤون المدنية في مجلس النواب للولايات المتحدة ، والخطة الفرنسية التي أعلنها الرئيس فرانسوا ميتران .

واقترح أن تقوم اللجنة المزودة بهذا الاختصاص بوضع المعايير التي يمكن على أساسها أن تؤهل البلدان المدينة لتخفيف ديونها أو التفاوض عنها ، وصياغة برامج التكيف البديلة التي من شأنها أن تعزز النمو والمقترن بزيادة قدرة البلدان على تسديد ديونها ، والتوصية باتخاذ إجراءات محددة مثل تعديل القوانين المصرفية اللازمة لهذا النمو ، وأن تقترح السياسات التي تتبعها البلدان الصناعية والاقتصادات المصنعة حديثاً والبلدان المنخفضة الدخل أو المتوسطة الدخل ، وأن تحدد التفاعل الدقيق بين الديون والتجارة والنمو ، والتي تستلزم استجابة متعددة الاطراف .

واقترح أن تعرض هذه اللجنة تدابيرها هذه على الأمم المتحدة لإقرارها وإعلانها وتنفيذها .

لقد كشفت الأمم المتحدة عن كفاءة متزايدة في شن حملات ناجحة لفك الاشتباك -

في أفغانستان ، وفي الشرق الأوسط ، وهي تشارك الآن في أعمال سلمية مبشرة في كمبوتشيا
والصحراء الغربية وناميبيا .

وبفضل جهود الجمعية العامة ومجلس الأمن ، والمقر الرئيسي للمنظمة ووكالاتها ،
وأمانتها العامة ، وربما أولا وقبل كل شيء بفضل السيد خافيير بيريز دي كويار ،
اكتسبت الأمم المتحدة أخيرا شرعيتها في أداء مهمتها المناطة بها ، لا باعتبارها
محفلا فقط بل باعتبارها أيضا الأداة الرئيسية لتحقيق السلم .

ولكن أليست أزمة المديونية خطرا داهما يهدد السلم ؟ لقد وقف البابا بولس
السادس من فوق هذا المنبر ذات مرة وأعلن أن التنمية ليست إلا إسما آخر للسلم .

والدين ، الدين المعقول ، صدق عليه حتى في الكتب المقدسة ، والمراد به
أن يساعد على تنمية الإنسان ، أما اليوم فإن الدين بين أمة وأمة ليس مما يساعد
على تنمية الإنسان ، إنه يقتل الإنسان .

ولا بد من وقف القتل ، وأمم العالم مجتمعة هي التي تستطيع أن توقفه ،
فلنوقفه الآن وإلا فإن حلم السلم في زماننا سوف يتبدد . فلنوقفه الآن أو نكون
مسؤولين أمام الاجيال القادمة عن قتل أعداد كبيرة من جيل اليوم .

السيد ولاياتي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالفارسية ؛ الترجمة

الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : اسمحوا لي في البداية أن أهنيكم
برئاسة الجمعية العامة ، وباعتبار الأرجنتين عضوا في حركة عدم الانحياز وعضوا يمثل
حركة عدم الانحياز في مجلس الأمن لقد لعبت دائما دورا بارزا وبتاء في الساحة
الدولية . ولذلك فإنني آمل بإخلاص أن توفر قيادتكم في المداولات الراهنة مساهمة
فعالة وحاسمة للأمن والسلم الدوليين .

شهد العالم خلال العام الماضي تطورات جديدة أشارت الأمل في تحرك جديد على
الساحة الدولية . وقد عبّر المتكلمون الذين سبقوني عن ارتياحهم إذ يرون العلاقات
الدولية تسير صوب التفاهم المتبادل والتوصل إلى حلول سلمية للنزاعات والازمات
الإقليمية والدولية . ويبشر المناخ الجديد بأمال جديدة في المستقبل ، كما يبشر
بأفاق جديدة وأكثر أهمية بين كل الأمم .

وقد أصبحت الأمم المتحدة الآن محط الإهتمام بوصفها محفلا للمجتمع الدولي يضم تقريبا جميع بلدان العالم . ومن هذا المنطلق ، فإن الأمم المتحدة تواجه الآن اختبارا أساسيا وحاسما . بيد أنه على ضوء هذه الآمال الجديدة المتعلقة عليها ، فإن الوقت ما زال مبكرا للحكم بصفة نهائية على دور هذه المنظمة الضخمة والمتعددة الهيئات . ونحن ندرك تماما أن النفعية السياسية كانت وستظل عاملا محددًا ، كشيء ما يكون سلبيا ومدمرا ، بالنسبة لأنشطة الأمم المتحدة . ويجب أن نعترف بأننا لا يمكن أن نتوقع أن تختفي هذه الاعتبارات المؤسفة بسهولة من الأمم المتحدة .

وإذا ما استرشدنا بالقواعد والمبادئ المعترف بها دوليا في عملنا ، فإن الآثار السيئة للنفعية السياسية سوف تتلاشى ، ومن ثم سوف يتييسر تعزيز التفاهم والبحث عن حلول عادلة للمشاكل الدولية المعقدة . وتمشيا مع هذا المبدأ ، فقد نجح الأمين العام ، نجاحا كبيرا ، في تزويد المجتمع العالمي بنظرة جديدة لمستقبل المنجزات الضخمة التي يمكن أن تحققها الأمم المتحدة . وفيما يتعلق بمعالجة الأزمات الدولية المعقدة ، مثل أزمات أفغانستان وناميبيا وكمبوتشيا وقبرص ، والحرب التي فرضتها العراق على جمهورية إيران الإسلامية ، فإن المساعي البناءة التي بذلها الأمين العام وممثلوه هي مساع حقيقية تتم في إطار من الواقعية والحيدة والأمانة . ولقد استحق الأمين العام عن جدارة التقدير العالمي للجهود المخلصة التي بذلها .

وبالنظر إلى المجال الواسع للأنشطة التي تضطلع بها المنظمة ، والتوقعات المنتظرة منها ، والتي نجمت عن المنجزات التي حققتها أخيرا في معالجة مختلف المشاكل الدولية ، فإن الدورة الحالية للجمعية العامة تواجهها حتما مهام ضخمة . فلم يعد في وسعنا ، بل ولا ينبغي لنا ، أن نعود إلى ما كان يمارس في الماضي ونكتفي بمجرد اعتماد بضعة قرارات . فالمجتمع الدولي لن يقبل بعد الآن أي تباطؤ من جانب الأمم المتحدة .

إن الوسائل والقدرات المطلوبة لتنفيذ المسؤولية المشتركة في إدارة الشؤون الدولية بغية النهوض بالسلم والأمن متاحة لنا جميعا . وقد تبين اليوم عمليا انتهاء عصر العالم الثنائي الاقطاب ، وعصر سيادة الدولتين العظميين وتحكمهما في مصائر

العالم الثالث والامم المضطهدة . فقد بدأ عصر جديد حل فيه التعايش السلمي والاحترام المتبادل لحقوق الامم محل السياسات القديمة القائمة على السيطرة . وقد ساهم كفساح الامم المضطهدة ، والجهود التي بذلتها بلدان عدم الانحياز والبلدان المحايدة اسهاما كبيرا في ايجاد هذا الاتجاه وهذا الموقف الجديد .

والمطلوب الآن لضمان نجاح هذا الاتجاه الجديد ، أن تعالج الاسباب الاساسية للآزمات الإقليمية التي تحولت إلى علق مستعصية ومزمنة في أجزاء كثيرة من العالم ، وذلك لمنع تكرار حدوث الآزمات والاعمال العدوانية ، أو على الاقل جعلها مكلفة جدا لمرتكبيها المحتملين . ولا يمكن انجاز هذا الهدف إلا عن طريق إقامة العسسل واحترام المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة فيما يتعلق بمعالجة المشاكل الدولية .

ومما لا شك فيه أن أكثر الآزمات حساسية فيما يتعلق باختبار قدرة الامم المتحدة على معالجة المشاكل الدولية ، هي الآزمة الناشئة عن الحرب التي فرضتها العراق على جمهورية إيران الإسلامية . فالاعتداء الصارخ الذي قام به العراق في ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ على سيادة حكومة جمهورية إيران الإسلامية الجديدة وسلامتها الإقليمية - والذي انتهكت فيه أبسط معايير الكرامة الإنسانية وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا ، إذ لم ينج أحد من العمليات الوحشية التي ارتكبتها العراق بها في ذلك القصف الجماعي للأحياء السكنية وقتل النساء والأطفال الأبرياء واستخدام الأسلحة الكيمائية ضد المدنيين العراقيين - لهو مثال واضح أمام الرأي العام الدولي على العدوان وجرائم الحرب .

ومن المؤسف أن نهج اللامبالاة الذي لا يستند إلى أي مبدأ والذي انطوى عليه تصرف الهيئات الدولية خلال هذه الثماني سنوات تجاه أعمال العدوان والانتهاكات الجسيمة لأصول القانون الدولي وقواعده المعترف بها ، قد أوجد سابقة خطيرة في النفعية السياسية ، وشكل نوع الاستجابة للأعمال التي تهدد السلم والأمن الدوليين .

وعلى الرغم من هذا النهج ، فإن جمهورية إيران الإسلامية واصلت منذ بدء الحرب التي فرضت عليها ، وبإخلاص ، تعاونها مع الأمين العام في السعي إلى إيجاد تسوية

سياسية للنزاع . ولقد اتضح ذلك مؤخرا بشكل قاطع في تنفيذ قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، وهو قرار لم يكن لنا أي دور في اعتماده ، بل واستخدمته جهات معينة كوسيلة للضغط على جمهورية إيران الإسلامية . وقد أدى قبول أعلى السلطات في جمهورية إيران الإسلامية لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) بصورة رسمية إلى إزالة آخر الحجج التي تتذرع بها العراق لإعاقة تنفيذ قرار مجلس الامن ، وبذلك أصبحت الإرادة السياسية للمجتمع الدولي ، ولا سيما مجلس الامن وقدرته على إنجاز سلم عادل وشامل ومشرف ، موضع الاختبار الحاسم .

وكما أكد المكتب السامي لقائدنا المبجل ، فقد أعلنت جمهورية إيران الإسلامية في مناسبات عديدة عزمها الراسخ على تحقيق سلم دائم ومشرف في المنطقة ، وأثبتت عمليا التزامها الصادق بذلك ، عن طريق إبداء المرونة وحسن النية ، والتعاون مع الامين العام وممثليه .

ولا شك في أن الاعضاء يعرفون أن النظام العراقي قام ، خلال الفترة التي انقضت بين قبول جمهورية إيران الإسلامية للقرار ووقف القتال رسميا - وعلى الرغم مما كان يتشدد به في الماضي عن رغبته في السلم على سبيل الدعاية الخادعة - بشن مجموعة من الهجمات على مراكزنا الصناعية والاقتصادية ، وكرر ارتكاب أعمال عدوانية ، وتغلغل بعمق داخل أراضينا ، ولجأ على نحو يتنافى ونم وروح القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ، وخطوة الامين العام لتنفيذه إلى طرح بعض الشروط المسبقة غير المنطقية وغير المقبولة التي لاشك أنها تعوق الأنشطة التي يضطلع بها الامين العام .

وخلال الجولات العشر للمناقشات الرسمية التي دارت مع الامين العام في نيويورك في تموز/يوليه وآب/اغسطس ١٩٨٨ ، قدم وفد جمهورية إيران الإسلامية ، الذي حدد موقفه بوضوح وأثبت حسن نواياه ، تصورا لكيفية تحقيق سلم شامل ودائم ، بينما اختار الطرف الآخر أن يتذرع بحجج واهية ، وأن ينتهج سياسات سلبية .

والشرط المسبق للمحادثات المباشرة قبل وقف اطلاق النار والذي اشار به العراق بشكل جاد في الجولة الاولى من المحادثات ، لم يكن إلا أداة للاستمرار في الحرب ومنع تنفيذ القرار الذي قبله العراق كلاميا قبل سنة . وخلال اسبوعين من المحادثات في نيويورك رفض الوفد العراقي ان يعقد أي اجتماع مضموني مع الامين العام الذي يظلم بالدور الرئيسي في تنفيذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . غير ان العراق اضطر في النهاية إلى التخلي عن هذا الشرط المسبق ، بسبب الانتقادات الواسعة النطاق التي لقيتها هذه الاعذار العراقية وبسبب الضغوط الدولية عليه .

ولم يكن إعلان يوم ٢٠ آب/اغسطس ١٩٨٨ باعتباره يوم وقف اطلاق النار إلا نتيجة لحسن نية الوفد الإيراني والجهود التي بذلها الامين العام ومساعدوه . ولكن العقبات التي وضعا العراق وعدم وجود نهج حاسم من جانب المجتمع الدولي ، تسببا في تأجيل وضع التفاصيل النهائية للجدول الزمني لتنفيذ كل احكام القرار ، على أن يجري ذلك اثناء المحادثات في جنيف .

واكدت جمهورية إيران الإسلامية حسن نيتها بقبولها المحادثات المباشرة ، وذكرت في رسالة موجهة إلى الامين العام ومؤرخة في ٧ آب/اغسطس ١٩٨٨ :

"ومفهوم لدينا أنه يتم في إطار جدول أعمال المحادثات المباشرة تحديد الاجراءات والبنود وفقا لاحكام خطة التنفيذ التي وضعتها . في هذا السياق ، لا يمكن الدخول في مفاوضات موضوعية بين ايران والعراق إلا من أجل تنفيذ الفقرة ٤ من القرار . وسوف يتم تنفيذ الفقرات الأخرى من القرار حسب خطة الامين العام" . (S/20094 ، ص ١)

وهذا الموقف الذي اتخذته جمهورية إيران الإسلامية يتفق اتفاقا كاملا مع الجزء "هاء" من خطة التنفيذ التي وضعا الامين العام في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ومع المواقف الرسمية التي اتخذها علنا اثناء المناقشات التي أجريت في نيويورك في تموز/يوليه وآب/اغسطس ١٩٨٨ . فهذا الموقف إذن يشكل أساسا لاية جهود إضافية في هذا الصدد . وقد ذكر الامين العام في رسالته بتاريخ ٨ آب/اغسطس ١٩٨٨ الموجهة إلى وزير خارجية إيران والعراق :

"بعد الاتصالات الرسمية التي عقدتها مع العراق وجمهورية إيران الإسلامية ، أود أن أعلمكما بأن الحكومتين قد وافقتا على إجراء محادثات مباشرة بين وزيرتي خارجيتهما متمعد تحت رعايتي بعد تنفيذ وقف إطلاق النار مباشرة بغية التوصل إلى فهم مشترك للأحكام الأخرى في قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) وإجراءات تنفيذها ومواعيده" .

وعلى أساس هذا الفهم شرعنا في المحادثات المباشرة في جنيف ، متوقعين الاتفاق على جدول زمني لتنفيذ الأحكام الأخرى للقرار التي تبدأ بالانسحاب الفوري للقوات إلى الحدود المعترف بها دولياً .

وليس في نيتي أن أكشف هنا تفاصيل المحادثات المباشرة التي عقدت في جنيف . غير أنه من الضروري أن أعرب عن وجهات نظر حكومتي المتمثلة بالجوانب العامة لتلك المحادثات . في جنيف استأنف الوفد العراقي للأسف أساليب السلبية القديمة التي سادت في الجولة الأولى للمحادثات في نيويورك ، وأشار بعض المسائل الخارجة عن جدول الأعمال مثل الشروط المسبقة لتنفيذ الأحكام المتبقية من القرار ، وأبعد المحادثات عن المسار الذي وضعه الأمين العام وجرها إلى مناقشات غير ذات صلة لا تؤدي إلى أية نتيجة مضمونية تؤثر على تنفيذ القرار .

وعلى سبيل المثال ، فإن الحديث الزائف عن التمتع المتساوي بشمار وقف إطلاق النار ، والمقارنات الجغرافية بين إيران والعراق وأشار الاختلافات الجغرافية بين البلدين ، كانت في الواقع دعوة مباشرة للدخول في مقارنات اقتصادية وسياسية وعسكرية واجتماعية مطوّلة تفتح باب الحديث في أوجه التباين الواضحة والتي لا نهاية لها بين البلدين . وكان استخدام هذا المنطق الزائف لادعاء حقوق للعراق خارج معايير القانون الدولي في الخليج الفارسي وأرفاند رود ثم تطبيق نفس المنطق على بقية فقرات القرار ، وسيلة تخريبية خطيرة . فإذا اجتمع هذان الأسلوبان فسيؤديان دونهما شك إلى توجيه عملية المحادثات إلى طريق عقيم وإلى حالة من الجمود لا نهاية لها .

وفي الجولة الأولى من المحادثات المباشرة في جنيف أعرب وفد جمهورية إيران الإسلامية عن اقتناعه الراسخ بضرورة وضع جدول زمني واجراءات لتنفيذ احكام القرار الأخرى وأهمها الانسحاب الفوري للقوات إلى الحدود المعترف بها دوليا وتشكيل جهاز محايد لتحديد المعنى . وأكد أيضا أن إشارة المسائل غير ذات الصلة من شأنه أن يعيق عملية المحادثات ويوجهها إلى مسائل ثانوية .

وبالرغم من ذلك فإن جمهورية إيران الإسلامية ، استمرارا في تعاونها مع الأمين العام في اضطلاع بالبور البالغ الأهمية الذي يسند إليه القرار ، وفي محاولة لتحسين مناخ المحادثات ، استمرت في تعاونها مع الممثل الشخصي للأمين العام ، السيد الياسون ، وزملائه وذلك من أجل الوصول إلى صيغة مقبولة تقوم على المبادئ بشأن الملاحة في الخليج الفارسي ومضيق هرمز . وقد اتخذ في هذا السياق نهج إيجابي للغاية دون أي محاولة لتحويل المحادثات عن هدفها الحقيقي ، ونظر الوفد الإيراني في الاقتراحات التي قدمها الأمين العام وحدد تقييمه لها وقدم تعليقاته البناءة دون أي إبهام .

ولسوء الحظ اتضح مرة أخرى خلال المحادثات المباشرة أن العراق ، بدلا من أن يسير في المحادثات في الإطار الذي تم إقراره للتوصل إلى تفاهم ، كان يحاول أن يتخذ من فرمة المحادثات وسيلة لتحقيق بعض الأهداف السياسية والعسكرية غير المشروعة ، متوهما أن ما لم يمكن تحقيقه عن طريق حرب العدوان واستخدامه وسائل غير انسانية وغير مشروعة يمكن تحقيقه عن طريق محادثات السلام . ولذلك فإن الوفد العراقي ، بهذا الهدف نصب عينيه ، لم يبال جهدا في إعاقه أنشطة الأمين العام وفي المناورة لتغيير روح اقتراحاته وروح القرار .

وبعبارة أخرى استهدفت جهود العراق طوال محادثات جنيف بكاملها تشويبه روح القرار وروح خطة التنفيذ وتغيير حدود ونطاق قواعد القانون الدولي ذات الصلة ، وانتزاع إقرار دولي بمخططاته التوسعية واستخدام وقف اطلاق النار لإضعاف نفس الاساس الذي قام عليه .

إن اصرار العراق على شروطه المسبقة وعدم استعداده لقبول اقتراحات الأمين العام أو تقييمها بشكل بئء قد أسهما في فشل محادثات جنيف في تحقيق هدفها ، الا وهو وضع التفاصيل النهائية لتوقيت واجراءات تنفيذ بقية احكام القرار ، بما في ذلك انسحاب القوات إلى الحدود المعترف بها دوليا في الفقرة ٨ من القرار . ومن اوضح صور تعنت العراق واساليبه في التعميق رفضه اقتراح الأمين العام بمواصلة المحادثات في نيويورك ، ذلك الاقتراح الذي حظي بموافقة جميع أعضاء مجلس الأمن ، وإن كان من الضروري ان نوضح هنا ان نُهج المراوغة الناشئة عن النفعية السياسية التي يبدونها بعض أعضاء مجلس الأمن قد شجعت العراق على الاستمرار في تعنته طوال المحادثات .

والامر الضروري حقيقة لنجاح المحادثات التي تجري حاليا تحت رعاية الامين العام هو التنفيذ الفوري للفقرات المتبقية من القرار ، الملزم بموجب المادتين ٢٩ و ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة . وبنفس الطريقة ، إن نص القرار وخطة التنفيذ التي وضعها الامين العام ينبغي أن يمثلا أساس المحادثات ، وفهم أعضاء المجلس لروح القرار يمكن أن يسهم أيضا في تنفيذه .

والآن ، وقد تم تنفيذ وقف إطلاق النار ، رغم انتهاكات العراق العديدة ، إن من الضروري وَالْمَلْحَ أن يتم البدء في سحب القوات إلى الحدود المعترف بها دوليا دون مزيد من التأخير وأن يتم هذا الانسحاب في فترة قصيرة ، لا تقررهما إلا الاعتبارات الفنية . إن سحب القوات كان ينبغي أن يتم بعد وقف إطلاق النار على الفور ، كما ورد في نص القرار . إنه يشكل خطوة هامة صوب التوطيد الحاسم لوقف إطلاق النار . وعلاوة على ذلك ، بالرغم من أحكام خطة التنفيذ التي وضعها الامين العام ، والتي أكد عليها مجلس الأمن مرارا وتكرارا ، فإن إنشاء هيئة محايدة لتحديد الممتدني قد تاخر أيضا . وهذه الهيئة ينبغي أن تبدأ عملها دون مزيد من التأخير لتمهيد الطريق لتحقيق سلم عادل .

ونحن على استعداد كامل لتنفيذ كل الفقرات الواردة في القرار ، في إطار خطة الامين العام . وبينما يواصل العراق سياسة الإعاقة التي يتبناها قمنا حتى من جانب واحد باتخاذ تدابير تستهدف تيسير تنفيذ الفقرات الأخرى الواردة في القرار ، كما يوضحه الإفراج مؤخرا عن ٧٢ أسيرا عراقيا و ١٦ أسيرا مصرية . ومن جهة أخرى ، وفقا للتقارير التي أكدتها قوات مراقبة الأمم المتحدة ، أسر العراق ، انتهاكا لوقف إطلاق النار ، على الأقل ٧٠٠ عسكري إيراني ، واختطف مؤخرا اثنين من الصحفيين الإيرانيين بحضور ممثل الأمم المتحدة ، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وهذه الحالات كافية تماما لإبداء النوايا الحقيقية لكل من البلدين فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

ونؤكد مرة أخرى أن تحقيق السلم المشرف والعدل والشامل لن يكون ممكنا دون التقيد الدقيق بالقانون الدولي ، وعلى وجه الخصوص المك القانوني الذي يحكم الحدود

بين البلدين ، أي معاهدة حدود الدولة وعلاقات الجوار بين إيران والعراق لعام ١٩٧٥ . وعلاوة على ذلك ، فإن الإرادة السياسية وحسن النية العملي من جانب طرفي الصراع ، من الحتمي توفرهما لتحقيق السلام . وكما كان الحال من قبل ، ستبدي جمهورية إيران الإسلامية ارادتها لتحقيق السلم الدائم في المنطقة . غير أنها ستقاوم بكل قدرتها وقوتها أية محاولة تستهدف المسام بحقوقها المشروعة التي لا يمكن التشكيك فيها . ولن تسمح أبدا للحكومة العراقية بأن تحقق مخططاتها العدوانية من خلال لجوئها إلى المناورات المدمرة في محادثات السلام ، كما حاولت أن تفعله من خلال أعمال العدوان ضد جمهورية إيران الإسلامية ، وانتهاكها لجميع قواعد القانون الدولي خلال الحرب المفروضة . ولا بد أن العراق قد تعلم درسا من المقاومة البطولية التي قام بها المسلمون الإيرانيون طيلة ثماني سنوات بما يجعله يتردد في تكرار أطماعه غير المشروعة .

ومن الضروري أيضا أن نتقدم ببعض الملاحظات حول الفقرة ٨ من القرار ، التي سيضع الأمين العام أسلوب تنفيذها بالتشاور مع الطرفين وبلدان أخرى في منطقة الخليج الفارسي . إن هذه المنطقة بحكم موقعها الاستراتيجي وامتلاكها لما يقرب من نصف احتياطات النفط المؤكدة ، تعتبر عاملا متميزا وهاما في المعادلات الدولية . وبالتالي ، فإن التطورات في هذه المنطقة تؤثر بشدة على السلم والامن الدوليين .

إن الروابط الدينية والثقافية والاقتصادية المشتركة بين بلدان الخليج الفارسي تمثل أساسا راسخا للتضامن بين تلك البلدان وتجمعها في إطار نظام إقليمي واحد يضمن ويحمي مصالحها المشتركة . بيد أن الدول العالمية المتفطرة التي سلطت أنظارها الجشعة على ثروات تلك المنطقة ، ووجدت ضمان مصالحها في الفرقة وعدم التضامن بين تلك البلدان ، تبذر باستمرار بذور الفرقة والعداء بيدها حتى تستبعد تحقيق التطلعات التي تتوق إليها .

وقد أعربنا في العديد من المناسبات عن استعدادنا لإقامة علاقات ودية وراسخة مع بلدان المنطقة بغية توفير الأمن الاستراتيجي طويل المدى للمنطقة . وفي هذا

الصدد ، حظيت خطة الامين العام ذات النقاط الثماني الصادرة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٥
بردنا الإيجابي ، وفي ٨ أيار/مايو ١٩٨٦ اقترحنا خطة للامن الإقليمي تقوم على أساس
التعاون المشترك بين جميع الاطراف في منطقة الخليج الفارسي لضمان الامن للجميع .

تؤمن جمهورية إيران الإسلامية بقوة بأن عدم التوحد في إطار نظام إقليمي
متلاحم ، والفرغ الناشئ عن غياب مثل هذا النظام ، تترتب عليهما عواقب وخيمة
بالنسبة لدول المنطقة فيما يتصل بسيادتها وحقوقها غير القابلة للتصرف .

ومن الجدير بالتاكيد في هذا الصدد أن وجود القوات البحرية للولايات المتحدة
في الخليج الفارسي وفي بحر عمان ، وهو الوجود الذي يتناقض مع الاغراض والمبادئ
الواردة في المادتين ١ و ٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، المتعلقةين باحترام السيادة
ووحدة الاراضي والاستقلال السياسي والمساواة في السيادة فيما بين الدول ، قد عرض
للخطر السلم والامن في المنطقة . وكانت أوح عواقب وجود القوات الاجنبية في الخليج
الفارسي ذلك العمل الإجرامي الذي قامت به الولايات المتحدة بإسقاط الطائرة المدنية
الإيرانية التي كانت تحلق في ممر جوي معترف به دوليا في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، والذي
أودى بحياة ٢٩٠ من الأشخاص الابرياء ، بما فيهم ١٠٠ من النساء والاطفال . ولم يكن
ذلك العمل انتهاكا صارخا لقاعدة الإحجام عن العدوان فحسب ، ولكنه كان أيضا انتهاكا
للسلامة الإقليمية لدولة عضو في الأمم المتحدة .

وبعد قبول قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) والتدابير التي اتخذها الامين العام
صوب تحقيق سلم دائم في المنطقة ، لم يعد هناك عذر جديد لاستمرار وجود بحرية
الولايات المتحدة . وبالتالي ، عليها أن تترك هذه المنطقة في أقرب وقت ممكن حتى
يمكن استعادة السلم والهدوء إلى أمم الخليج الفارسي ، دون مزيد من التدخل
الاجنبي .

إن الحرب التي شنها العراق على جمهورية إيران الإسلامية ، وهي أطول حرب
تقليدية في القرن العشرين ، تقدم بعض الخبرات المتميزة والجديرة بالذكر التي يمكن
أن تستخدم في زيادة تطوير القانون الدولي وتدوين القواعد الدولية المتصلة بخوض
الحروب .

وخلال هذه الحرب المفروضة ، لم ينتهك العراق علنا وفي مرات عديدة المعايير والمبادئ المتمثلة بالحروب فحسب ، بما في ذلك استخدامه للأسلحة الكيميائية وضرب المناطق السكنية ، بل لجأ أيضا الى تدابير أخرى تخرج تماما عن روح وأهداف قواعد الحرب . وتشمل هذه الحالات الجديدة التهديدات للطائرات المدنية ، والهجمات على الملاحة التجارية في المياه الدولية ، والهجمات على أرصفة الموانئ النفطية . وكانت هذه الممارسات في الماضي موضع إدانة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية .

ولم يكن بالإمكان في السابق القيام بهذه الهجمات لأنها أصبحت ممكنة بفضل التطورات الأخيرة في التكنولوجيا العسكرية وأساليب الحرب ، حيث ان هذه التدابير اللإنسانية لم تكن معروفة من قبل ولم تشر عندما عقدت مؤتمرات في الماضي لتدوين قوانين مسلك الحرب . وبالتالي ، لم تكن هناك مدونة سلوك لمواجهة جرائم الحرب كالتي ارتكبتها العراق ، بالرغم من استنكار المحافل الدولية لهذه الجرائم استنكارا صريحا .

وتقترح جمهورية إيران الإسلامية ، في ضوء تجربتها خلال الحرب المفروضة ، وبغية استبعاد أي تكرار لمثل هذه الجرائم في المستقبل ، أن تسن الأمم المتحدة في الوقت المناسب ، بالنيابة عن المجتمع الدولي ، تدابير قانونية لمنع ارتكاب هذه الجرائم في المستقبل فتسهم بالتالي في تدوين مجموعة جديدة من القواعد الدولية المتمثلة بالحرب .

ولا شك في ان أهم حدث يستحق أشد الانتباه الدولي ، بسبب انه يشكل أكبر تهديد للمجتمع الدولي ، هو استخدام العراق المكثف الذي لا يرحم للأسلحة الكيميائية ضد الإيرانيين وضد شعبه ، بما يتناقض مع جميع القواعد الإنسانية في القانون الدولي .

ان استخدام هذا السلاح الأثم المريع ، الذي بدأ بصورة متقطعة منذ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ضد قواتنا العسكرية ، ازداد بصورة تدريجية الى أبعاد مكثفة وعشوائية ، وهذا يعود بدرجة كبيرة الى صمت المجتمع الدولي ، فلم تستخدم ضد

المدنيين الإيرانيين فحسب بل أودت أيضا بحياة آلاف النساء والأطفال الأكراد في العراق . وقد أرسلت الأمم المتحدة في خمس مناسبات مختلفة بعثات خبراء إلى المنطقة ، قامت بتوثيق استخدام العراق المكثف للأسلحة الكيميائية .

وأود ان اغتنم هذه الفرصة لأشيد بالذكرى الخالدة لكل الأبرياء الذين راحوا ضحية هذه الأسلحة البشعة ، ولاكرر اقتراحي بتسمية ١٨ آذار/مارس ، وهو اليوم السنوي أودت فيه الهجمات الكيميائية العراقية على مدينة حلبجة بحياة ٥٠٠٠ مدني عراقي بريء وتركت آلاف أخرى من المصابين بجراح خطيرة ، اليوم الدولي لحملة مناهضة الأسلحة الكيميائية .

ولئن كان مجلس الأمن قد عالج في قرارين مختلفين ، ٦١٢ (١٩٨٨) و ٦٣٠ (١٩٨٨) ، مسألة استخدام العراق للأسلحة الكيميائية ، فان اللهجة اللينة لهذين القرارين قد شجعت في الحقيقة العراق على مواصلة استخدام الأسلحة الكيميائية بصورة رهيبة على نطاق واسع .

وقد وصلت وقاحة العراق في استخدام هذه الأسلحة الى حد انه حتى بعد اعلان وقف إطلاق النار بين البلدين استخدمت الأسلحة الكيميائية على نطاق واسع ضد سكانها من الأكراد في الجزء الشمالي من البلاد . ولولا الطابع المتطرف لهذا الحدث لما انكسر طوق الصمت الطويل الأمد الذي تمسك به كثيرون ، بدأوا الآن يعلنون عمق مأساة استخدام الأسلحة الكيميائية بل ويطالبون بإجراء تحقيق في هذه المسألة .

وفي ضوء السخط الدولي الواسع النطاق من جراء هذه الجرائم المريعة التي ارتكبتها العراق ، وكذلك المواقف ذات الصلة التي اتخذتها مختلف البلدان والمنظمات الدولية التي أدانت هذه الأعمال اللاإنسانية ضد الأكراد العراقيين الأبرياء ، لم يعد يكفي الآن مجرد اصدار بيانات واتخاذ قرارات تنهر مرتكبيها . لقد أصبح من الضروري بصورة قاطعة ان تتخذ المنظمات الدولية على الفور تدابير وقائية جديّة لوقف اتجاه حرب الإبادة هذا ومعاقبة المرتكب معاقبة جادة .

وقد شهد المجتمع الدولي خلال العام الراهن ان الجرح القديم في قلب الشرق الاوسط ، والذي تسبب باضطرابات وصعوبات معنوية ومادية ، قد أقلق مرة أخرى وبدرجة كبيرة ، كما فعل مئات المرات من قبل نتيجة لالتهابه ، روح المجتمعات الاسلامية والعربية . فقد كان النظام الذي يحتل القدس يطرد منذ سنوات السكان الفلسطينيين من الاراضي المحتلة ، ولكن عندما كشف الشعب الفلسطيني كفاحه لتحرير نفسه من قمع المحتلين ، طبق النظام القائم بالاحتلال ، بطريقة لم يسبق لها مثيل ، أشد التدابير قمعا وشراسة لكبح الفلسطينيين . ولا تزال هذه التدابير سارية لغاية اليوم .

ان وحشية النظام الصهيوني المحتل في قمع سكان الاراضي المحتلة ، الذين يقاتلون بأيديهم المجردة ويقاومون المحتلين بلا سلاح ، واصطدامات النظام مع المقاتلين المسلمين في جنوب لبنان ، تدل بصورة قاطعة على خشيته من نمو واتساع حركات المقاومة العميقة الجذور .

واليوم يلجأ النظام الذي يحتل القدس ، بدعم من الامبريالية العالمية ونتيجة لاستمرار احتلاله للوطن الفلسطيني بكامله وجزء من الاراضي الاسلامية والعربية الاخرى ، الى القيام بأعمال وحشية جديدة كلما راق له ذلك . ان الجرائم المتكررة التي اقترفتها ذلك النظام ضد جنوب لبنان وذبحة المدنيين الابرياء واللاجئين الفلسطينيين توضح مرة أخرى القول بأن الازمة في الشرق الاوسط لن تحسم إلا إذا استؤصل هذا النظام العنصري وأعيد للفلسطينيين حقهم في تقرير المصير وإقامة حكومة مستقلة داخل أراضيهم .

إن المؤامرات العالمية والرجعية الخطيرة تحاول دائما إجهاد الامداد الفلسطينية . واليوم يواجه الشعب الفلسطيني محاولة أخرى للتصدي لانتفاضته البطولية ضد النظام المحتل لأراضيه وتقويضها .

وترى جمهورية إيران الإسلامية ، على أساس السوابق التاريخية وخبرتها ، ان أي تساهل أو تراجع امام النظام المحتل سيحمل في طياته بذور قيام ذلك النظام في المستقبل بأعمال عدوانية أخرى . وبالتالي فاننا نحذر من المؤامرات التي

تدبرحاليا ، واننا ، اذ نؤيد الكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ، نطالب البلدان غير المنحازة والتقدمية والمسلمة الاخرى ان تؤيد بالكامل هذه الانتفاضة الملحمية وان تظلع بالتالي بمسؤولياتها وواجباتها إزاء الاهداف المقدسة لهذا الشعب المقهور .

وفي جزء آخر من العالم الاسلامي ، أي افغانستان التي تتحمل العبء الثقيل للعدوان والاحتلال ، اثبت كفاح شعبي مرة أخرى أن جذوة الكفاح ضد الاحتلال الاجنبي لا تخبو مع الزمن . وبصورة أكثر تحديدا ، تعطي العقيدة التحررية الإسلامية زخما أعظم للكفاح ضد العدوان في افغانستان .

ان انسحاب القوات الاجنبية من الاراضي الافغانية ، الذي بدأ في منتصف ايار/مايو ١٩٨٨ ، يمثل خطوة اولى في حل المشاكل في افغانستان . وان جمهورية إيران الإسلامية ، اذ ترحب بانسحاب القوات الاجنبية من أراضي افغانستان المسلمة ، تؤكد مرة أخرى اقتناعها الثابت بأن شعب ذلك البلد هو صاحب الحق غير القابل للتصرف في اختيار مصيره وحكومته المقبلة . ونؤكد كذلك على انه لا يمكن لأي نظام ان يبقى هناك دون ان يحمل على التأييد الكامل من الشعب الافغاني والمجاهدين المسلمين . والحل النهائي الوحيد لمشكلة افغانستان يكمن في عدم تدخل القوى الاجنبية في الشؤون الداخلية لذلك البلد والسماح للسكان الاصليين بتولي زمام أمورهم . وإحلال عنصر اجنبي بعنصر آخر ليس حلا .

وتأمل جمهورية إيران الإسلامية في أنه بتحسن الظروف الاجتماعية السياسية في أفغانستان سيمهد الطريق أمام إعادة المشرفة والطوعية للاجئين الأفغان الذين ، بعد أن طردوا من ديارهم ، ما زالوا يعيشون منذ سنوات ضيوفا محترمين في جمهورية إيران الإسلامية .

أشعر ببالغ الكدر إذ أجد أنني مضطر مرة أخرى الى تناول مشكلة لم تحل حتى الآن ، وهي تمثل جريمة مستمرة ضد البشرية ووصمة لضميرها المشترك . فما زال المجتمع الدولي يعاني من خزي العنصرية والتمييز العنصري . ومنذ الحرب العالمية الثانية ما برح النظام في بريتوريا يقوم بأوضح ممارسة للعنصرية المؤسسية . فهذا النظام ، متجاهلا تجاهلا كاملا لآبسط مبادئ الإنسانية والقانون الدولي ، لا يزال يواصل سياساته العنصرية واحتلاله غير الشرعي لناميبيا ، ويحظى رغم ذلك بدعم البلدان الغربية وبالتعاون التام من النظام الصهيوني .

وما برحنا نُصر على أن تأييد الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب المقهور في جنوب افريقيا وشعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) والجهد الجاد الذي يقوم به المجتمع الدولي لغرض الضغط الشامل على نظام بريتوريا ومؤيديه يشكلان الوسيلة الوحيدة لتخليص العالم من جذور هذا النظام - هذا الناتج المشين الناشئ عن أوجه الغشل الإنساني . وفي هذا السياق ، يحدونا الأمل في أن تنجح جهود الأمين العام التي اكتسبت زخما جديدا مؤخرا ، في تمهيد السبيل أمام استقلال ناميبيا وإزالة هذه الصفحة السوداء للتفوق العنصري من تاريخ العالم المعاصر .

وفيما يتصل بالصحراء الغربية ، وصلنا الى مرحلة سيكون فيها تأييد جهود الأمين العام لحسم مسألة الصحراء الغربية سببا يدعونا للتفاؤل فيما يتعلق بضمنان مستقبل سلمي لهذه المنطقة ، على أساس احترام الحقوق المشروعة لهذا الشعب ورغباته . والتطورات الايجابية التي حدثت في المجتمع الدولي ، وقد أشير الى عسدد منها ، ودور الأمم المتحدة والأمانة العامة في تحسين المناخ السياسي الدولي ، وهو

الدور الذي أقره منح جائزة نوبل للسلام لانشطة المنظمة في مجال صيانة السلم ، قد
مكنت أجهزة الأمم المتحدة من الاضطلاع بواجبها التاريخي الحاسم ويتمثل هذا الواجب في
تمهيد السبيل أمام كفالة السلم والاستقرار الدائمين وليس الجزئيين ، عن طريق
كفالة الالتزام بمبادئ وقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، واحترام حقوق
ورغبات الأمم في المناطق التي ضُحِي فيها بتحقيق هذا السلم لصالح المنافسات الضارة
والتوسعية بين الدول الامبريالية .
وتتمنى جمهورية إيران الإسلامية للأمين العام ولزملائه فائق النجاح في اضطلاعهم
بواجباتهم الهامة في هذا المجال ذي الأهمية الحاسمة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥